المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

ⵓⵓⵣⵣⴻⵛ ⵓⵛⵛⵓⵍ ⵏ ⵜⵎⵛⵜⵍ ⵏ ⵜⵙⵙⵏⵜ

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

Conseil Economique, Social et Environnemental

التقريـــر السنـــوي

نقاط اليقظة والتوصيات

2024

www.cese.ma

II نقاط اليقظة والتوصيات

رصد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، في ضوء تطورات الحالة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لبلادنا، عدداً من نقاط اليقظة التي تستدعي اتخاذ تدابير ملائمة، وذلك في إطار مضاعفة الجهود المبذولة من أجل تجاوز الإكراهات التي تعيق مسار التنمية والاغتنام الأمثل للفرص المتاحة.

1.2. المحور الاقتصادي

تسريع وتيرة النمو والنهوض بالتشغيل من خلال تعزيز أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة وانعكاساتها الإيجابية على المستوى الماكرو اقتصادي وعلى النسيج المقاولاتي

السياق : ضرورة تسريع الانتقال نحو عتبة أعلى من النمو ومُنْتِجَة للمزيد من فرص الشغل

شهد المسار التنموي لبلادنا تحقيق عدة منجزات مهمة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، وهو ما انعكس إيجابا على الدخل الفردي الذي ارتفع بما يفوق الضعف خلال العشرين سنة الماضية. وقد جاء هذا التطور في سياق وطني طَبَعَهُ إجراء العديد من الإصلاحات الهيكلية، وفي ظل ظرفية دولية تتسم بتحولات مستمرة.

إلا أنه، ورغم الجهود المُقَدَّرَة التي تم بذلها، فإن وتيرة النمو الاقتصادي المحققة تظل دون الطموحات المعلنة والأهداف المسطرة، لا سيما في إطار النموذج التنموي الجديد. فقد تراجع متوسط النمو السنوي لحصة الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي من 3.5 في المائة خلال الفترة 2000-2010، إلى 1.6 في المائة فقط خلال الفترة 2010-2024[223]، وهو ما لا يساعد على ارتقاء المغرب إلى الشريحة الأعلى للبلدان ذات الدخل المتوسط. والحال أن العديد من البلدان، مثل الصين وتركيا وأذربيجان وأرمينيا والتايلاند وإندونيسيا، والتي كان دخل الفرد عند بعضها يسجل مستويات أقل من المغرب، تمكنت خلال العقود الثلاثة الأخيرة من تجاوز هذه العتبة والالتحاق بالشريحة العليا للبلدان ذات الدخل المتوسط (انظر الرسم البياني رقم 8).

إن لضعف معدل النمو المسجل في المغرب انعكاسات سلبية مباشرة على وتيرة إحداث مناصب الشغل، التي تظل غير كافية، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع مقلق للبطالة، خاصة في صفوف الشباب وحاملي الشهادات، بما لذلك من تداعيات على التماسك الاجتماعي.

وفي هذا السياق، يشكل الانتقال إلى عتبة جديدة من النمو، أعلى وأكثر إدماجا، قائمة على إحداث فرص الشغل، تحدياً كبيراً بالنسبة لبلادنا. فمن جهة، لم يعد بإمكان المغرب أن يراهن فقط على تحسين حصته في أسواق القطاعات التقليدية ذات المحتوى التكنولوجي المنخفض، والتي تعتمد على يد عاملة كثيفة، محدودة التأهيل وضعيفة الإنتاجية، وذلك بالنظر إلى المنافسة المتصاعدة مع بلدان أخرى توفر يدا عاملة بكلفة أقل. ومن جهة أخرى، يقتضي الارتقاء بتموقع المغرب في الفروع الاقتصادية ذات القيمة المضافة العالية والمعتمدة على التكنولوجيات المتقدمة وعلى يد عاملة مؤهلة، مضاعفة الجهود من أجل الولوج إلى هذه الدائرة الضيقة من البلدان ذات القدرة التنافسية العالية.

223 - World Development Indicators – World Bank.

في هذا الأفق، فإن تسريع وتيرة النمو وإحداث مناصب شغل أكثر تأهيلاً، بوصفهما شرطين لا محيد عنهما من أجل الالتحاق بالشريحة العليا للبلدان ذات الدخل المتوسط، يقتضي توسيع قاعدة الاستثمار الخاص، الذي يتعين أن يبلغ، حسب أهداف الميثاق الجديد للاستثمار، ثلثي الحجم الإجمالي للاستثمار في أفق 2035[224] عوض الثلث حاليا، وذلك بالموازاة مع إعادة توجيهه نحو قطاعات أكثر تعقيداً من الناحية التكنولوجية، وذات إنتاجية أكبر، ومؤهلات أعلى كفيلة بتيسير الارتقاء بمستوى الإنتاج. وقد أظهرت تجارب العديد من البلدان أن تسريع النمو يرتبط أيضا ارتباطا وثيقا بتعزيز الصادرات، إذ تمنح هذه الأخيرة للمقاولات إمكانية الولوج إلى أسواق أوسع وأكثر تنوعاً مع تحقيق وفرة الإنتاج بتكلفة أقل.

الرسم البياني رقم 9 : مسار انتقال عينة من البلدان نحو الشريحة العليا من البلدان ذات الدخل المتوسط (الدخل الوطني الإجمالي للفرد بالدولار الأمريكي - وفق طريقة أطلس)

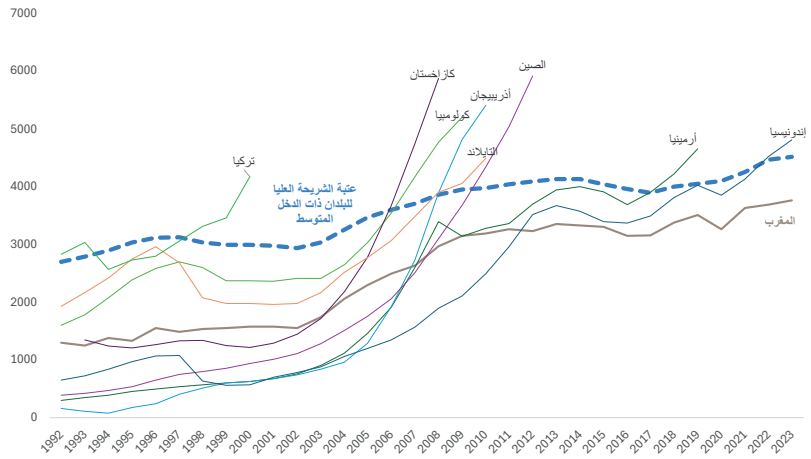

المصدر : رسم بياني منجز استنادا إلى قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية (WDI)

هذا، وقد حقق المغرب تقدما مهما في مسار تطوير منظومته الإنتاجية من حيث درجة التعقيد التكنولوجي والارتقاء بالمستوى، وذلك في عدد من القطاعات القاسم المشترك بين أغلبها هو استنادها بشكل كبير على الاستثمارات الأجنبية المباشرة. فتطوير القطاعات ذات القيمة المضافة العالية يرتبط في جانب كبير منه باستقرار مقاولات دولية بالمغرب قادرة على الاضطلاع بدور القاطرة التي تحفز وتيرة النمو وديناميةإحداث مناصب الشغل المؤهلة، مع تحقيق آثار امتدادية إيجابية على النسيج الإنتاجي ونقل المهارات والخبرات، لا سيما وأن النسيج المقاولاتي الوطني يتسم بهيمنة المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة ذات القدرات التكنولوجية المحدودة.

وفي هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى أن المغرب اتخذ منذ حوالي عقدين خيارا استراتيجيا يقوم على جعل الاستثمارات الأجنبية المباشرة آلية من أجل تطوير «المهن العالمية» لبلادنا، وتعزيز اندماجها في سلاسل القيمة العالمية، ما يستدعي بذل المزيد من الجهود من أجل تحقيق الاستفادة المثلى من الانعكاسات الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية لهذه الاستثمارات، خاصة لفائدة المقاولات الوطنية.

ونظرًا للدور المهيكل الذي تضطلع به الاستثمارات الأجنبية المباشرة، سيتم التركيز في نقطة اليقظة هذه على تحديد رافعات العمل الممكنة من أجل تحقيق الاستفادة المثلى من مساهمة هذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تسريع النمو، وذلك من خلال تعبئتها في دعم جهود تحديث المنظومة الإنتاجية الوطنية وتطوير محتواها التكنولوجي، والنهوض بالابتكار وتيسير الارتقاء بالمستوى الإنتاجي، وتعزيز الانفتاح على الأسواق الدولية، وتحفيز إحداث مناصب الشغل المؤهلة.

224 – جلسة عمل ترأسها جلالة الملك حول الميثاق الجديد للاستثمار، 16 فبراير 2022.

بالنظر إلى التأثيرات الإيجابية للاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو والتشغيل، بذل المغرب جهودًا مهمة من أجل تعزيز جاذبيته

تُعدّ الاستثمارات الأجنبية المباشرة رافعة ضرورية بالنسبة للبلدان النامية لتسريع وتيرة لحاقها بالدينامية الاقتصادية العالمية. فإلى جانب تأثيرها المحتمل على ميزان الأداءات، والنمو، وتوفير فرص الشغل، فقد أبرزت الدراسات المنجزة حول انعكاسات الاستثمارات الأجنبية المباشرة[225]، أن لها أيضا تأثيرات إيجابية عمودية تتجلى في نقل الكفاءات والتكنولوجيات من المقاولات الأجنبية المستقرة في البلاد لفائدة المقاولات الوطنية العاملة في الفروع الواقعة في المراحل القبلية (backward spillovers) أو البعدية (forward spillovers) من سلسلة الإنتاج.

كما تولِّد الاستثمارات الأجنبية المباشرة تأثيرات امتدادية أفقية (spillover horizontal)، حيث إن وجود مقاولات أجنبية داخل فرع معين يمكن أن يؤثر على أداء المقاولات الوطنية العاملة في نفس الفرع، وذلك عبر آليات متعددة، من بينها: تأثيرات الاقتداء والمحاكاة، ونقل المهارات من خلال تكوين الأجراء، بالإضافة إلى حفز المنافسة في السوق وآثاره الإيجابية على تحسين الإنتاجية، والرفع من جودة المنتجات، وتعزيز الابتكار.

لقد استفاد المغرب، على غرار العديد من البلدان النامية، من الدينامية التي عرفتها تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة على المستوى الدولي، والتي استمدت زخمها لسنوات عديدة، من التجزيء المتنامي لسلاسل القيمة العالمية. كما أن الجهود التي بذلتها المملكة في مجال السياسات القطاعية، وتحسين مناخ الأعمال، وتقديم تحفيزات للمستثمرين، وتطوير البنيات التحتية الصناعية واللوجستيكية، لا سيما الميناءية منها، بالإضافة إلى توقيع العديد من اتفاقيات التبادل الحر مع شركاء متنوعين، كلها عوامل ساهمت في تعزيز جاذبية بلادنا وقدرتها على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ومما عزز هذه الجاذبية الموقع الجغرافي الاستراتيجي الذي يحظى به المغرب وما يشهده من استقرار سياسي.

وبفضل هذه الجهود، سجّل المغرب ارتفاعًا مهما في حصة التدفقات الصافية للاستثمارات الأجنبية المباشرة في ناتجه الداخلي الإجمالي، حيث انتقلت من 0.3 في المائة في المتوسط خلال سنوات الثمانينيات، إلى 1.3 في المائة خلال التسعينيات، قبل أن تبلغ أعلى مستوياتها خلال الفترة 2000 - 2015 عبر تحقيق نسبة 2.6 في المائة. غير أنه، ابتداءً من سنة 2016 عرفت نسبة التدفقات الصافية للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الناتج الداخلي الإجمالي بالمغرب منحىً تنازليًا، لتعود إلى 1.3 في المائة في المتوسط خلال الفترة 2021 - 2024، أي نفس المستوى المسجل خلال سنوات التسعينات[226].

وتجدر الإشارة، إلى أن هذا التراجع لا يقتصر على المغرب فقط، بل يُسَجَّلُ أيضا في غالبية البلدان ذات الدخل المتوسط. وهو ما يشير إلى الطبيعة الخارجية والمشتركة للعوامل التي تقف وراء هذه الظاهرة، والمتعلقة على وجه الخصوص، بتنامي السياسات الحمائية والقومية، وتزايد الدعوات إلى إعادة التصنيع في الاقتصادات المتقدمة، إضافة إلى إعادة الهيكلة العميقة التي شهدتها التدفقات التجارية والمالية العالمية جراء أزمة كوفيد-19، من خلال ديناميات من قبيل ترحيل الخدمات نحو بلدان صديقة (Friendshoring)، وترحيل الخدمات إلى البلدان القريبة جغرافيًا (Nearshoring)، والعودة نحو بلد المنشأ (Backshoring).

مع ذلك، تجدر الإشارة إلى أنه رغم السياق العالمي الموسوم بدرجة عالية من عدم اليقين، فإن جاذبية المغرب للاستثمارات الأجنبية المباشرة أبانت بالملموس عن قدرتها على الصمود. وفي هذا الصدد، احتلت المملكة سنة 2023 المرتبة 27 عالميًا من حيث أدائها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة الجديدة (Greenfield)، وذلك وفق مؤشر

225 – Javorcik, B. S. (2004) 'Does Foreign Direct Investment Increase the Productivity of Domestic Firms? In Search of Spillovers through Backward Linkages', American Economic Review, 94, pp. 605-627.

Kim, M. (2015) 'Productivity spillovers from FDI and the role of domestic firm's absorptive capacity in South Korean manufacturing industries', Empirical Economics, 48, pp. 807-827.

226 – استنادا إلى قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية (WDI).

الأداء (Greenfield Performance Index) الذي يقيس قدرة الدول على استقطاب المشاريع الاستثمارية الأجنبية الجديدة[227]. كما صُنِّف المغرب أيضا في المرتبة السادسة[228] ضمن أفضل 10 بلدان على صعيد الشرق الأوسط وإفريقيا من حيث عدد مشاريع الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تم استقطابها خلال سنة 2024. وحسب معطيات منصة (fDi Market) المتخصصة في جمع وتحليل معطيات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، يُعد المغرب من بين أكثر خمس بلدان استفادت خلال الفترة 2020-2023 من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة المرتبطة بترحيل الخدمات نحو بلدان قريبة (Nearshoring) من طرف مستثمرين أوروبيين، إلى جانب كل من المجر، وبولندا، ومصر، وتركيا[229].

من جهة أخرى، تتجلى قدرة المغرب على الصمود كوجهة للاستثمارات الأجنبية من خلال تطور البنية القطاعية للاستثمارات التي استقبلتها المملكة، حيث شهدت حصص القطاعات التقليدية من قبيل العقار والسياحة/المطاعم تراجعًا خلال العشر سنوات الأخيرة، لفائدة قطاعات ذات قيمة مضافة ومحتوى تكنولوجي أعلى، ولا سيما في الصناعة التحويلية، وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، إضافة إلى قطاع النقل واللوجستيك. وقد مكن هذا التطور المغرب من التموقع ضمن الوجهات الأكثر دينامية في استقطاب مشاريع الصناعة التحويلية في إطار ترحيل الخدمات من بلدان أوروبية نحو البلدان القريبة (Nearshoring)، ولا سيما في الصناعات الإلكترونية، والصناعات الكيماوية، وصناعة السيارات[230].

ووفق نفس المنظور، يطمح المغرب إلى الاستفادة من الفرص المتاحة في سياق دينامية الانتقال الطاقي والصناعي العالمي، لا سيما ما يتعلق بمسلسل إزالة الكربون، وذلك بغية تعزيز جاذبيته لجلب المستثمرين الأجانب. وفي هذا الإطار، قامت المملكة مؤخرا بإعداد عرض متكامل في مجال الهيدروجين الأخضر، وأطلقت منظومة للتنقل الكهربائي، تهم على الخصوص مجال البطاريات الكهربائية، وذلك على إثر توقيع اتفاقيات استثمار مع شركاء صناعيين صينيين[231].

الرسم البياني رقم 10 : تطور البنية القطاعية لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي استقطبها المغرب (بالنسبة المئوية)

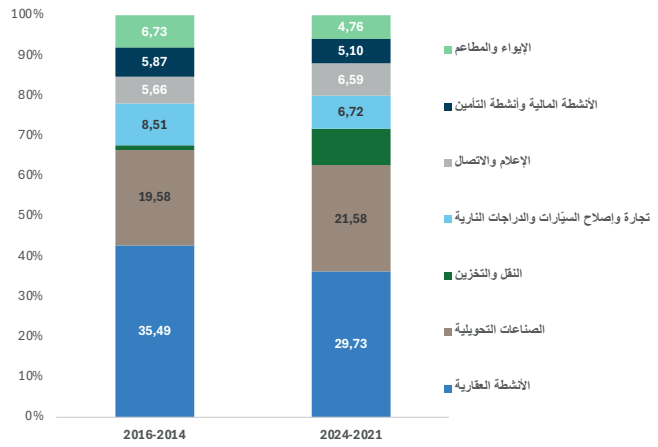

المصدر: مكتب الصرف

227 – FDI Intelligence (2023), Greenfield performance index – Top 50 best performers, https://www.fdiintelligence.com/content/ed3bedd8-37c3-56b1-b036-2cd031b8eef2.

228 - FDI Report 2025.

229 - FDI Intelligence (2024). The rise of nearshoring FDI close to Europe. The Financial Times Ltd. https://www.fdiintelligence.com/content/7944b519-4da7-56d7-b1b5-c0fdbe0e10fd.

230 – Idem.

231 – أطلق المغرب في مارس 2024 منظومته لصناعة البطاريات الكهربائية، على إثر توقيع اتفاقية استثمار بغلاف مالي قدره 3 ملايير درهم بين الحكومة المغربية ومجموعة (BTR New Material Group) الصينية.

رغم ما يحظى به من جاذبية، ما زال المغرب يواجه صعوبة في الاستفادة المثلى من الانعكاسات الإيجابية المحتملة للاستثمارات الأجنبية المباشرة على المستوى الماكرو والميكرواقتصادي

تكشف الجهود التي تبذلها السلطات العمومية في السنوات الأخيرة من أجل تعزيز جاذبية الاستثمار، عن وجود إرادة سياسية قوية في توطيد المكتسبات وتعزيز مكانة المغرب ضمن القطاعات الاقتصادية الأكثر دينامية في سلسلة القيمة العالمية. وهو توجه يتأكد بوضوح من خلال جملة من التدابير المتخذة من قبيل اعتماد الميثاق الجديد للاستثمار، وإحداث اللجنة الوطنية للاستثمارات المحدثة بموجب هذا الأخير، وإبرام العديد من اتفاقيات الاستثمار ومذكرات التفاهم مع شركات صناعية دولية كبرى. وتجدر الملاحظة أن هذا التموقع الطموح يأتي في سياق مناخ دولي مطبوع بتزايد الإكراهات على المستوى التنظيمي خلال السنوات الأخيرة (نظام ضريبة الكربون على حدود الاتحاد الأوروبي، والرسوم الجمركية الإضافية، تزايد المتطلبات المترتبة بالشفافية الضريبية في علاقة مع اللائحة الرمادية).

ومن هنا، فإن الرهان لا يقتصر فقط على قدرة الدولة على استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ولكن يتجلى كذلك في مدى القدرة على الاستفادة المثلى من التأثيرات الإيجابية التي يمكن جنيها من هذه الاستثمارات على الصعيد الماكرواقتصادي، أو فيما يتصل بتطوير القدرات الإنتاجية للمقاولات الوطنية. هذا، ورغم النتائج الإيجابية على مستوى التدفقات الاستثمارية، يلاحظ أنه لا تزال هناك بعض أوجه القصور التي تحد من قدرة المغرب على الاستفادة المثلى من تأثيراتها المحتملة. وذلك كما تفيد المؤشرات التالية:

- **محدودية الأرباح المعاد استثمارها** : يواجب المغرب إشكالية المستوى غير الكافي لنسبة إعادة استثمار الأرباح المتأتية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة. فعلى الرغم من استقرارها النسبي خلال السنوات الخمس الماضية، لم تتجاوز حصة الأرباح المعاد استثمارها 11 في المائة من إجمالي صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي استقبلها المغرب خلال الفترة 2013-2023. وهو مستوى أقل بكثير من النسب المسجلة لدى البلدان ذات الدخل المتوسط، سواء من الشريحة الدنيا أو العليا، حيث تصل هذه النسب إلى 25 في المائة و30 في المائة على التوالي[232]. ويمكن أن يعزى هذا الفارق إلى تضافر عوامل بنيوية وظرفية، منها المحدودية النسبية لحجم السوق المحلي، والتحفيزات الضريبية غير الكافية، وضعف مناخ الأعمال، وممارسات الفساد، وغيرها من العوامل التي من شأنها التأثير سلبا على مردودية المشاريع، وبالتالي الحد من توجه المستثمرين الأجانب نحو إعادة استثمار أرباحهم بالمغرب.

الرسم البياني رقم 11 : تطوّر نسبة صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الناتج الداخلي الإجمالي وحصة الأرباح المعاد استثمارها من إجمالي صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي استقبلها المغرب

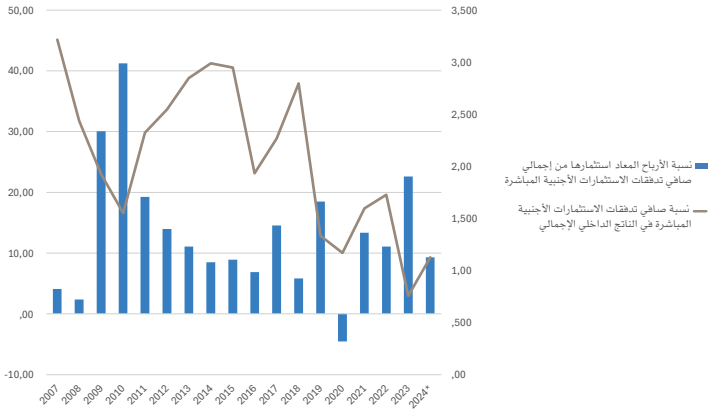

المصدر : رسم بياني منجز استنادا إلى معطيات مكتب الصرف وقاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية (WDI)

232 – استنادا إلى معطيات مكتب الصرف وصندوق النقد الدولي.

- **تأثير محدود على إنتاجية القطاع الصناعي في مجمله** : فيما يخص الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع الصناعة التحويلية، تُظهر المعطيات المتوفرة أن المغرب لم يصل بعد إلى مستوى الاستفادة المثلى من تموقعه في الفروع ذات المحتوى التكنولوجي العالي كصناعة السيارات والطيران والإلكترونيات، من أجل الدفع بنمو وإنتاجية قطاعه الصناعي. وحسب تقرير أنجزه المرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة بتعاون مع البنك الدولي[233]، يُسَجَّلُ أن إنتاجية القطاع الصناعي قد تراجعت بين سنتي 2016 و2019، أي حتى قبل الأزمة المرتبطة بجائحة كوفيد-19. وتعزى هذه الوضعية، بشكل خاص، إلى تراجع نجاعة إعادة تخصيص الموارد، فضلاً عن ضعف وتيرة تحديث المقاولات الصناعية. ويقتضي هذا الوضع من السلطات العمومية بذل المزيد من الجهود من أجل تحسين آثار الاستثمارات الأجنبية المباشرة على إنتاجية النسيج الصناعي الوطني، لا سيما عبر تعزيز التموقع في مكونات ذات قيمة مضافة أعلى ضمن سلاسل القيمة العالمية والمهن العالمية المستهدفة.

- **تأثيرات متباينة على التشغيل** : فمن جهة أولى، تتسم الأرقام المرتبطة بعدد مناصب الشغل «المحتملة» المعلن عن إحداثها في أعقاب مختلف اجتماعات اللجنة الوطنية للاستثمارات، بكونها أرقاماً واعدة. كما أن تقديرات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تفيد أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة من نوع المشاريع الجديدة (Greenfield) تخلق ما يناهز 4 مناصب شغل لكل مليون دولار مستثْمَر في المغرب، وهو معدل يفوق المتوسط المسجل في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ومن جهة أخرى، تبقى المساهمة الفعلية للاستثمارات الأجنبية المباشرة في إحداث فرص الشغل داخل القطاع الصناعي محدودة على العموم، إذ لم يتجاوز متوسط عدد مناصب الشغل الصافية المُحدثة في هذا القطاع 15.500 منصب شغل سنوياً ما بين سنتي 2021 و2024[234].

- **فرص محدودة للتأثيرات الامتدادية الأفقية** : فيما يخص الانعكاسات الإيجابية التي تنتقل من المقاولات الأجنبية إلى المقاولات الوطنية العاملة داخل نفس الفرع الاقتصادي، فإنها تبقى محدودة جدا على مستوى المهن العالمية الأكثر تعقيداً، مثل صناعة السيارات والطيران. ويعزى هذا الوضع إلى الحضور الضعيف للرأسمال الوطني داخل هذه الفروع التي تتطلب مستوى تقنيا عالياً وإتقاناً للتكنولوجيات المتقدمة، وهو ما يقلّص من إمكانية نقل المهارات بين الفاعلين في القطاع. وتُفيد معطيات وزارة الصناعة والتجارة[235] أن حوالي 94 في المائة من رأسمال المقاولات بقطاع صناعة السيارات هو من أصل أجنبي، وتصل هذه النسبة إلى 96 في المائة بالنسبة لقطاع صناعة الطيران. في المقابل، يظل حضور الرأسمال المغربي مهيمناً في الفروع الأكثر تقليدية مثل الصناعات الغذائية (92 في المائة)، أو في بعض القطاعات الاستراتيجية كصناعات مشتقات الفوسفاط.

- **تأثيرات امتدادية عمودية أقل تطورا**: فيما يخص التأثيرات الإيجابية بين المقاولات الأجنبية المستقرة بالمغرب والمزودين المحليين في قطاع الصناعة التحويلية، يشير تقرير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بشأن مراجعة سياسات الاستثمار في المغرب 2024، إلى أن هناك حاجة لبذل المزيد من الجهود من أجل تعزيز مستوى الاندماج بين المقاولات الأجنبية المستقرة في المغرب والمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة الوطنية. وفي ما يخص قطاع صناعة السيارات، يُذكّر التقرير بأن أغلب المجهزين والمزودين من الدرجة الأولى والثانية هم من ذوي الرأسمال الأجنبي، في حين أن المقاولات الصناعية المغربية تتدخل أساسا كمزود من الدرجة الثالثة أو الرابعة[236]. وبالإضافة إلى ذلك، وحسب نفس المصدر، فإن الروابط بين المقاولات الأجنبية العاملة في المغرب في قطاع ترحيل الخدمات والفاعلين المحليين تظل في الغالب محدودة.

233 – OMTPME et Banque mondiale (2024) - « libérer le potentiel du secteur privé marocain ».

234 – المندوبية السامية للتخطيط. وضعية سوق الشغل لسنوات 2021 و2022 و2023 و2024.

235 – Baromètre de l'industrie, principaux résultats de l'édition 2023, p. 19.

236 – OCDE (2024) Investment Policy Reviews for Morocco (Abridged version), 2024, p. 25, s'appuyant sur Amachraa (2023), Driving the Dream, Policy Center for the New South.

- **استمرار التفاوت في الأداء بين المقاولات الأجنبية ونظيراتها الوطنية** : ذلك أن تحليل المعطيات التفصيلية المتأتية من مسح المقاولات المنجز من لدن البنك الدولي برسم سنتي 2019 و2023، يُظهر من جهة أن الفارق في الأداء بين المقاولات ذات المساهمة الأجنبية في رأس المال[237] وبين المقاولات ذات الرأسمال المغربي مائة بالمائة، قد تقلّص نوعا ما في بعض المجالات، لا سيما في مجال الابتكار في المنتجات، والتكوين المستمر لفائدة الأجراء. لكن، من جهة أخرى، برز اتساع ملموس في الفارق بين الطرفين على حساب المقاولات الوطنية في جوانب أخرى، مثل الحصول على شهادات الجودة المعترف بها دولياً، أو الجهود المبذولة لولوج أسواق التصدير. وتُظهر هذه النتائج الأولية، التي تستدعي إجراء تحليلات أعمق، ضرورة تعزيز قدرات النسيج المقاولاتي الوطني على مستوى إدماج التقنيات وطرق التدبير، حتى يتمكن من الاستفادة بشكل أفضل من فرص التأثيرات الامتدادية الإيجابية التي تتيحها الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

الرسم البياني رقم 12 : تطور الفوارق في الأداء (بالنقاط المئوية) بين المقاولات ذات المساهمة الأجنبية المستقرة في المغرب والمقاولات ذات الرأسمال المغربي، بين سنتي 2019 و2023*

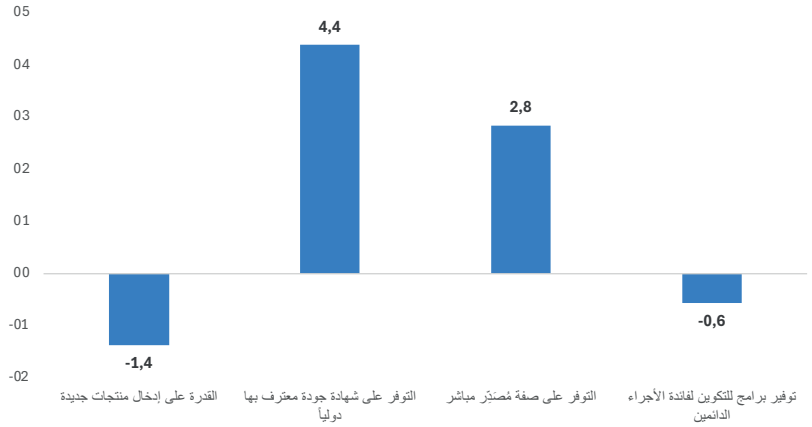

المصدر : استنادا إلى قاعدة المعطيات التفصيلية لمسح المقاولات المنجز من لدن البنك الدولي برسم 2019 و2023

(*) تشير القيمة الإيجابية إلى اتساع الفارق المتوسط بين المقاولات الأجنبية ونظيراتها المغربية حسب المعايير المشار إليها، كما يتقلص الفارق بالنسبة للقيم السلبية.

استكشاف بعض مداخل التطوير

انطلاقا من هذا التشخيص، يتضح أنه يتعين على بلادنا رفع تحديين رئيسيين من أجل الاستفادة المثلى من مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تنميته الاقتصادية، ألا وهما : تعزيز جاذبيتها لجلب المستثمرين الأجانب؛ والاستثمار في تمكين النسيج المقاولاتي الوطني من أجل الرفع من قدرته على إدماج التقنيات وطرق التدبير، بما يسمح له بتحقيق أقصى استفادة ممكنة من التأثيرات الامتدادية المحتملة التي تتيحها الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ولتحقيق هذا الهدف، يقترح المجلس عددا من مداخل التطوير:

- **تشجيع إعادة استثمار الأرباح**، وذلك عبر اتخاذ تدابير تركز على مردودية المشاريع : من قبيل التحفيزات الجبائية (تقليص معدلات الضريبة المطبقة على الأرباح المعاد استثمارها، التخفيض الضريبي أو الخصم الضريبي الجزئي[238])، على غرار ما هو معمول به في بلدان أخرى.

237 – انسجاما مع النماذج التجريبية المنجزة في الموضوع، تم تحديد عتبة المشاركة في رأس المال التي تُعتبر كافية لتصنيف وحدة اقتصادية كمقاولة ذات مشاركة أجنبية عند 10 في المائة. وتُظهر المحاكاة باستخدام عتبة أعلى تبلغ 33 في المائة نتائج متقاربة جداً.

238 – إسقاط الضريبة هو تخفيض كلي أو جزئي لمبلغ الضريبة المستحقة على الملزَم. أما الخصم، فهو امتياز ضريبي يُمنح في شكل مبلغ يُخصم من الأساس المفروضة عليه الضريبة.

- **مواكبة هذه التحفيزات بمواصلة مسلسل تحسين مناخ الأعمال**، وذلك من أجل تعزيز ثقة المستثمرين الأجانب، سواء لتشجيعهم على إطلاق مشاريع جديدة أو إعادة استثمار الأرباح بالنسبة للمشاريع القائمة. ويقتضي ذلك تركيز الجهود على ضمان فعلية المقتضيات القانونية، لا سيما من خلال تعزيز المراقبة وتشديد العقوبات في المؤشرات التي لا يحتل فيها المغرب مراتب جيدة، خاصة محاربة الفساد، وتقليص آجال الأداء، إلى جانب تحسين آليات تسوية المنازعات وتدبير حالات صعوبات المقاولة.

- **تشجيع إحداث ديناميات ترابط بين المقاولات الأجنبية المستقرة بالمغرب والمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة الوطنية، مع تقوية قدراتها في مجال التدبير وتَملُّك التكنولوجيا، لاسيما من خلال :**

  - تعميم العمل، على مستوى المراكز الجهوية للاستثمار، بقواعد معطيات رقمية مخصصة لتيسير إقامة الشراكات والمعاملات بين المقاولات عبر آليات مثل التشبيك وملاءمة العرض والطلب (زبون - منتوج - مُوَرِّد)، وذلك من أجل تيسير رصد فرص التكامل بين المقاولات الأجنبية المستقرة في المغرب والمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة الوطنية.

  - وضع إطار تحفيزي يمنح امتيازات لفائدة المقاولات الأجنبية الكبرى المستقرة في المغرب التي تتعاون بشكل فاعل مع المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة الوطنية.

  - تنفيذ برامج لتأهيل الموردين المحليين بهدف تعزيز قدرات المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة الوطنية في مجالات التسيير ووضع وتنفيذ الاستراتيجيات، وبناء العلامة التجارية، والتدبير المالي والضريبي، وتدبير الابتكار والكفاءات، والحصول على شهادات الجودة والاعتمادات. ويكمن الهدف من هذه البرامج في تمكين تلك المقاولات من الاندماج في سلاسل القيمة الخاصة بالمقاولات الأجنبية الكبرى المستقرة في المغرب، وتسهيل توجهها نحو الأسواق العالمية سواء عبر التصدير المباشر أو غير المباشر. ويمكن الاسترشاد في هذا المضمار بتجارب دولية في مجال تطوير الموردين.

  - دعم المقاولات الوطنية في مجال البحث والتطوير والابتكار وذلك بما يعزز تنافسيتها أمام المقاولات الأجنبية العاملة في نفس القطاعات أو من أجل تمكينها من الاستجابة لمتطلبات المقاولات الأجنبية العاملة في المراحل البعدية لسلسلة القيمة. ولتحقيق هذا الهدف، يقترح المجلس:

    - إرساء تعاون ثلاثي بين الجامعة والقطاع الصناعي والسلطات العمومية المعنية، وذلك عبر تشجيع الشراكات بين الوسط الأكاديمي والصناعي، من خلال تمويلات مخصصة للبحث والتطوير، وتقديم تحفيزات للمشاريع المشتركة، كما ينبغي إحداث أقطاب ابتكار محلية وقطاعية تجمع المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، والمقاولات الوطنية الكبرى والمقاولات الأجنبية الكبرى، ومؤسسات البحث. ويتطلب هذا الأمر تزويد مراكز البحث الجامعية بإطار تنظيمي وإجرائي ملائم، يتسم بالمرونة والاستقلالية المالية والتدبيرية.

    - تعزيز الجهود المبذولة في مجال تمويل ودعم المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة المبتكرة والمقاولات الناشئة، لاسيما عبر تسريع إحداث صندوق المقاولات الناشئة في إطار صندوق محمد السادس للاستثمار، وتقوية عرض المنتجات المالية الموجودة، على غرار المنتوجات الموجهة لتمويل الابتكار من قبل مؤسسة «تمويلكم»، بالإضافة إلى توفير خدمات دعم ومواكبة فعالة تساهم في توسيع نطاق نشاط المقاولات الناشئة وانفتاحها على الأسواق الدولية، مع وضع نظام ضريبي أكثر ملاءمة للابتكار.

- **توجيه أكبر لأثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو خلق مناصب الشغل المؤهل، مع تحسين جودة عرض العمل وضمان ملاءمته**، وينبغي أن يتم إعمال هذه المقاربة في انسجام مع السياسات القطاعية الوطنية والميثاق الجديد للاستثمار، ومع تطور حاجيات المستثمرين الأجانب، وذلك من خلال:

  - ملاءمة التكوين المهني ومسارات الارتقاء بالكفاءات مع احتياجات المستثمرين، لا سيما عبر النهوض بالتكوين بالتناوب، وتوسيع نموذج معاهد التكوين ذات التدبير المفوض (تجربة قطاعي صناعة السيارات والطيران)، من خلال إشراك القطاع الخاص في تصميم وتدبير برامج التكوين في التخصصات ذات التكنولوجيات العالية، والتي تشهد إقبالا كبيراً للاستثمارات الأجنبية المباشرة.
  - النهوض بعرض التكوينات قصيرة المدة وتلك القائمة على نظام الوحدات، بصيغ مرنة (عن بُعد، أو نمط مختلط بين الحضوري وعن بعد)، وذلك لتسهيل التكيف السريع للعاملين أو إعادة توجيه مسارهم المهني، في ضوء حاجيات القطاعات الأكثر دينامية.

- **السهر على توفير الشروط الأساسية للحكامة الجيدة، من أجل تحقيق الاستفادة المثلى من تأثيرات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ويشمل ذلك بشكل أساسي:**

  - وضع إطار مستقل لتتبع وتقييم الأثر يتسم بالشفافية والقدرة على قياس التأثيرات المباشرة وغير المباشرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة والسياسات والتدابير المرتبطة بها على الصعيدين الماكرواقتصادي (النمو، التشغيل، الإنتاجية، تقليص التفاوتات المجالية) والميكرواقتصادي (الأداء متعدد الأبعاد للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة الوطنية).
  - تعزيز الانسجام بين السياسات الماكرواقتصادية (المالية، النقدية، وسياسة الصرف، وغيرها)، وذلك بهدف تحفيز الاستثمار الوطني والأجنبي وتحقيق الاستفادة المثلى من تأثيراته على النمو والتشغيل على المدى القصير.

2.2. المحور الاجتماعي

1.2.2. الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للشباب

حقق المغرب تطورا ملحوظاً في العديد من مجالات التنمية، تجلى في انطلاق مشاريع مهيكلة وإصلاحات طموحة ترمي إلى تحديث البنيات التحتية، وتنويع النسيج الاقتصادي، وتعزيز المنظومة التربوية، وتعميم الحماية الاجتماعية. وتعكس هذه الدينامية المسعى المتواصل لبلادنا في مواكبة متطلبات التقدم، وتحسين جودة حياة الساكنة.

هذا، ورغم ما تحقق من منجزات مهمة على مستوى تأهيل الإمكان البشري ومحاربة الفقر والهشاشة، يُلاحَظ أن الفعل العمومي الموجه إلى الشباب لم يُؤتِ بعد النتائج المرجوة منه في الإدماج الاقتصادي والاجتماعي لهذه الفئة باعتبار الشباب ثروة وطنية ورافعة استراتيجيةً للتنمية بمختلف مستوياتها. فحسب الإحصائيات الرسمية، يُمثّل الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة حوالي 16.1 في المائة من مجموع الساكنة[239]، إلا أن استثمار هذا الرصيد البشري يبقى دون القدر الأمثل، كما تظلّ فرص الارتقاء الاجتماعي المتاحة أمام الشباب محدودة للغاية، مما يولّد شعوراً بالإحباط لديهم وصعوبات في الاندماج داخل المجتمع.

انتقال ديمغرافي جارٍ، وإمكان شبابي لم يستثمر بعْدُ

يشهد المغرب حاليا مرحلة استكمال انتقاله الديمغرافي، حيث عرف معدل النمو الطبيعي للسكان تباطؤاً حاداً، إذ انتقل من ذروته البالغة 2.61 في المائة سنوياً خلال الفترة ما بين 1971 و1982، إلى حوالي

239 - المندوبية السامية للتخطيط، المغرب في أرقام 2024.

0.85 في المائة سنوياً ما بين 2014 و2024. ومن المتوقع أن تُغلَقَ النافذة الديمغرافية بالمغرب في أفق 2040[240]، مما سيؤدي إلى حرمان المغرب من الاستفادة المثلى من الإمكانات التي يمثلها الشباب. وفي ظل معدل نمو اقتصادي منخفض وفي تناقص مستمر من حيث محتوى التشغيل، يصل معدل بطالة الشباب المتراوحة أعمارهم ما بين 15 و24 سنة إلى 36.7 في المائة سنة 2024[241]. كما بلغت نسبة الشباب NEET الذين لا يشتغلون، ليسوا في المدرسة ولا يتابعون أي تكوين 25.6 في المائة بالنسبة لهذه الفئة العمرية، و37 في المائة بالنسبة للنساء[242]. وهذا علاوة على استمرار الهدر المدرسي، وانتشار الشغل غير المنظم الذي يحرم العديد من الشباب من مصدر دخل قار، والاستفادة من منظومة حماية اجتماعية ملائمة.

وينعكس هذا الوضع الاقتصادي والاجتماعي على ارتفاع الرغبة في الهجرة لدى هذه الفئة العمرية، حيث صرح أكثر من نصف الشباب (55 في المائة) الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و29 سنة بأنه سبق لهم أن فكروا في الهجرة، وذلك لاعتبارات اقتصادية (45 في المائة)، وأسباب مرتبطة بالدراسة (18 في المائة)، وبالرشوة (15 في المائة)[243].

عوائق بنيوية تواجه تحرير طاقات الشباب

إن صعوبات إدماج الشباب في سوق الشغل لا ترتبط بعوامل ظرفية عابرة، بل تندرج ضمن جملة من الإكراهات البنيوية المتواصلة. وتتجلى هذه الإكراهات في تعثر مسار الانتقال بين التكوين والتشغيل، وضعف التنسيق بين عدد من الآليات والسياسات العمومية المعتمدة في مجالات التعليم والتشغيل والإدماج السوسيو-اقتصادي.

خصائص البطالة لدى الشباب

يعاني 70.4 في المائة من الشباب العاطلين عن العمل من بطالة طويلة الأمد (أكثر من سنة)، و73.4 في المائة لم يسبق لهم أن اشتغلوا[244]. وتسلط هذه الوضعية الضوء على عدم كفاية الجسور المؤدية نحو التشغيل، لا سيما في ما يتعلق بالتدريب، والتوجيه، وآليات الوساطة المهنية للقرب.

ومن جهة أخرى، لم يعد الحصول على الشهادة الجامعية يضمن بكيفية تلقائية الولوج إلى سوق الشغل، حيث بلغ معدل بطالة الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 و24 سنة والحاصلين على شهادات عليا 61.2 في المائة[245]. وهو ما يُبرز تفاوتا بين المؤهلات الأكاديمية والكفاءات المطلوبة في سوق الشغل. كما أن اللجوء المحدود إلى آليات الوساطة الذي كشفت عنه العديد من الدراسات[246]، يمكن اعتباره مؤشرا على ضعف ثقة هؤلاء الشباب في أدوار مؤسسات الوساطة، أو على صعوبة في استيعاب الآليات المؤسساتية الموجودة لدعم الإدماج المهني.

وتزداد هذه الصعوبة بسبب استمرار تعدد المؤسسات وتشتت البرامج المخصصة لتشغيل الشباب (المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، أنابيك، فرصة، أوراش، أنا مقاول، وغيرها)، التي تعمل بكيفية منعزلة ودون أن يكون هناك إطار استراتيجي موحد أو تنسيق في التتبع.

وبالتالي، تبقى هذه البرامج غير معروفة بالقدر الكافي بالنسبة للشباب أنفسهم، ولا تلجأ إليها سوى أقلية من الشباب العاطلين الذين يعلمون بوجود واحد منها على الأقل[247].

240 - HCP – Centre d'Études et de Recherches Démographiques (CERED), Projections de la population et des ménages 2014-2050, mai 2017.

241 – المندوبية السامية للتخطيط، مذكرة إخبارية حول وضعية سوق الشغل 2024.

242 - HCP, Les indicateurs sociaux du Maroc – Édition 2025. Les données les plus récentes disponibles concernent l'année 2023.

243 - Arab Barometer, Morocco Country Report, Edition 2024.

244 – المندوبية السامية للتخطيط، مذكرة إخبارية بمناسبة اليوم العالمي للشباب، 12 غشت 2022،

245 – المصدر نفسه.

246 – المندوبية السامية للتخطيط، مذكرة حول أبرز نتائج البحث حول تصورات العاطلين عن العمل لظاهرة البطالة بجهة الشرق، دجنبر 2024،

247 – المصدر نفسه.

في هذا السياق، تظل فرص الولوج إلى الشغل المنظم محدودة، لا سيما بالنسبة للشباب الذين لم يستكملوا مسارهم الدراسي أو الذين لا يتوفرون على المهارات المطلوبة في سوق الشغل.

وأمام غياب بدائل حقيقية، يلجأ العديد من الشباب إلى إنشاء مشاريع مقاولاتية خاصة بهم غالباً ما تكون بكيفية اضطرارية وليست مبنية على وجود فرص اقتصادية. وحتى عندما ينشئون مقاولاتهم، فإنهم يواجهون عدة عوائق: صعوبة الولوج إلى التمويل، إكراهات عقارية، بطء الإجراءات الإدارية، والحاجة إلى مواكبة تقنية وتكوين ملائمين. ورغم إطلاق مبادرات عمومية مثل برنامج «انطلاقة»، الذي يستهدف بالأساس فئة الشباب، فإن أثره ظل محدوداً مقارنة مع حجم الحاجيات المطلوبة.

هذا، ورغم تمويل آلاف المشاريع، فإن الغالبية العظمى من الشباب، وخاصة الأقل تأهيلا، يعتبرون أنهم غير معنيين فعلياً بهذه البرامج، أو غير مستعدين بالشكل الكافي لخوض تجربة المقاولة. أما الآليات المخصّصة لتجاوز هذه الوضعية، من قبيل برنامج «فرصة»، فتبقى غير كافية، سواء من حيث نطاقها أو جودة الدعم المقدم، وذلك بالنظر إلى الإكراهات البنيوية المستمرة على مستوى مناخ الأعمال.

ومن جهة أخرى، وبالإضافة إلى هذه الإكراهات البنيوية، يواجه شباب الوسط القروي عوائق أخرى تتعلق أساسا بالبُعد الجغرافي عن الأقطاب الاقتصادية، والتكاليف غير المباشرة المرتبطة بالولوج إلى النقل والإقامة والمعلومة، وضعف خدمات المواكبة التي تحد من الاستفادة من الفرص. أما النساء الشابات، فإنهن يعانين فضلا عن ذلك من صعوبات في التنقل والنقل الآمنين، والاستقلالية في المبادرة الاقتصادية، لا سيما في ظل استمرار ممارسات تقييدية وتمييزية ضد المرأة داخل المجتمع القروي.

ويُساهم تمركز الفرص الاقتصادية في ثلاث جهات تخلق حوالي 58 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي[248]، في تعميق الفوارق الترابية، وتغذية حركيات الهجرة الداخلية والخارجية لدى الشباب.

انعكاسات متعددة على التماسك الاجتماعي والرابط المواطناتي

إن هذه الوضعية، التي تتسم بعدم ملاءمة الديناميات السوسيو اقتصادية مع حاجيات الشباب، تؤدي إلى تداعيات سلبية على عدة مستويات. ففي ما يخص سوق الشغل، يبلغ معدل بطالة الشباب من 15 إلى 24 سنة، نسبة 36.7 في المائة، ويتجاوز 48 في المائة في الوسط الحضري، وهو ما يُعزز اتساع نطاق العمل غير المنظم وهشاشة المسارات المهنية وضعف تشغيل الشباب[249]. ويشتغل أكثر من 4 شباب نشيطين من بين 10 أي 41.9 في المائة في مناصب شغل غير مؤدى عنه، وهي النسبة التي ترتفع في الوسط القروي (58.8 في المائة) أكثر منه في الوسط الحضري (16.9 في المائة)، وفي صفوف النساء (49.9 في المائة) مقارنة مع الرجال (39.7 في المائة)[250].

ويؤدي هذا العجز في الإدماج إلى شعور بالاحتقان الاجتماعي لدى الشباب حيث تتراجع نسبة مشاركتهم في الحياة العامة والسياسية، كما يغذي عزوفهم عن الحياة الحزبية معتبرين أنفسهم أحيانا مجرد أدوات يتم استغلالها بمناسبة الاستحقاقات الانتخابية[251]. وترى شريحة غير قليلة من الشباب أنهم غير ممثلين في المؤسسات أو لا يتم الإنصات إليهم من قبلها، مما يعزز أزمة الثقة، ويُرجِّح خيار الانسحاب تدريجيا من الفضاءات العمومية.

248 - المندوبية السامية للتخطيط، الحسابات الجهوية 2022.

249 – المندوبية السامية للتخطيط، مذكرة إخبارية حول وضعية سوق الشغل خلال سنة 2024.

250 – المندوبية السامية للتخطيط، مذكرة إخبارية بمناسبة اليوم العالمي للشباب، 12 غشت 2022.

251 - ONDH – UNICEF, Rapport Jeunes NEET, 2020.

من جهة أخرى، أبرزت عدة دراسات وجود ارتباط بين البطالة واضطرابات الصحة النفسية، لا سيما اضطرابات القلق والاكتئاب ومخاطر الانتحار[252]. كما يعاني شباب NEET من اضطرابات القلق أو الاكتئاب، مما يجعلهم عرضة للهشاشة أمام تصاعد الخطابات العدمية، ويزيد من تطلعهم إلى محاولة الهجرة إلى الخارج.

إعادة التفكير في الفعل العمومي للاستجابة لتطلعات الشباب

في ضوء هذا التشخيص، أصبح من الأهمية بمكان تحويل الانشغالات المعبر عنها إلى تدابير ملموسة عن طريق وضع الشباب في صلب السياسات العمومية، والقطع مع التصور الذي يعتبرهم مجرد مستهلكين أو مستفيدين من هذه السياسات، وبالتالي الاعتراف بدورهم كفاعلين في مسار تحول بلادنا كما أوصى بذلك النموذج التنموي الجديد.

في هذا الإطار، يعد اعتماد خارطة الطريق لتنفيذ السياسة الحكومية في مجال التشغيل من بين أهم مداخل التحول، باعتبارها تجدد التأكيد على الأولوية التي يحظى بها الإدماج المهني، لا سيما بالنسبة للشباب، وهو ما يستدعي الحرص على تمفصل هذه السياسة التشغيلية مع رؤية أوسع وذات بعد مندمج ومتعددة الأبعاد التربوية والاقتصادية والاجتماعية والمواطناتية والترابية لفائدة الشباب.

مؤطر رقم 4: خارطة الطريق لتنفيذ السياسة الحكومية في مجال التشغيل، لبنة أساسية

تم اعتماد خارطة الطريق لتنفيذ السياسة الحكومية في مجال التشغيل بموجب منشور لرئيس الحكومة بتاريخ 26 فبراير 2025. وتروم هذه الاستراتيجية الوطنية، التي تأتي في سياق يتّسم بارتفاع معدلات البطالة والاتجاه نحو الانغلاق التدريجي للنافذة الديمغرافية، تحقيق أهداف طموحة تتمثل في إحداث 1.45 مليون منصب شغل إضافي في أفق سنة 2030، وتقليص معدل البطالة إلى 9 في المائة، في حالة عودة التساقطات إلى مستوياتها العادية.

وترتكز المحاور الرئيسية على مراجعة التكوين المهني، وتذليل العوائق أمام ولوج المرأة للشغل، والحد من الهدر المدرسي، وإنعاش استثمارات المقاولات الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة.

وتشكل هذه المبادرة فرصة هامة بالنسبة لبلادنا، تؤكد على الوعي بضرورة العمل من أجل تشغيل الشباب. وللمزيد من التفاصيل، يرجى الاطلاع على الجزء 7.1.1 الخاص بسوق الشغل ضمن هذا التقرير.

ويمكن أن تُشكّل هذه الخارطة إحدى دعامات إرساء استراتيجية وطنية طموحة ومتكاملة وموحدة في خدمة الشباب، وكفيلة بتعبئة مختلف المتدخلين المعنيين وفق مقاربة مندمجة وترابية، وذلك من خلال اعتماد قيادة أفقية وتشاركية تضمن الالتقائية بين القطاعات الحكومية والجماعات الترابية والشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين وممثلي الفعاليات الشبابية، وتضع مؤشرات عملية لقياس أثر مختلف البرامج والتدابير المعتمدة على تأهيل قدرات الشباب وتثمينها.

252 - Franke, A.G.; Schmidt, P.; Neumann, S. Association Between Unemployment and Mental Disorders: A Narrative Update of the Literature. International Journal of Environmental Research and Public Health, 2024, 21, 1698. https://doi.org/10.3390/ijerph21121698

- Yang, Y.; Niu, L.; Amin, S.; Yasin, I. Unemployment and mental health: a global study of unemployment's influence on diverse mental disorders. Frontiers in Public Health, 2024, 12:1440403. https://doi.org/10.3389/fpubh.2024.1440403.

– المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الصحة العقلية وأسباب الانتحار بالمغرب 2022.

ولمواكبة هذه الدينامية، يوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بما يلي:

1- تعزيز تمكين الشباب من خلال التربية والتكوين

تطوير قدرات الشباب أخذا في الاعتبار التفاوتات الاجتماعية أو الترابية، وذلك من خلال تمكينهم من المهارات المعرفية والمهنية الضرورية، وضمان تكافؤ الفرص في قابلية التشغيل.

على المدى القصير:

- تحسين التغطية المجالية وجودة الخدمات والقدرة الاستيعابية لبرامج التكوين /إعادة الإدماج الموجهة إلى الشباب العاطلين أو في حالة الشغل الناقص؛
- إعطاء الأولوية للتكوين في المهن التقنية التي يطلبها سوق الشغل، وكذا ريادة الأعمال، من خلال تطوير مسارات تكوينية متخصصة، قصيرة الأمد ومكثفة، بشراكة مع المشغلين في القطاعات الدينامية؛
- اعتماد التدبير المفوَّض في معاهد ومؤسسات التكوين المهني لضمان الملاءمة بين التكوين وحاجيات سوق الشغل؛
- ضمان التنزيل الفعلي والإجرائي لمدن المهن والكفاءات في جميع الجهات، مع الحرص على جودة المسارات التكوينية وملاءمتها مع الخصوصيات المحلية؛
- تعبئة الجمعيات المؤهلة لتقديم تكوينات تأهيلية في الوسط القروي، تستجيب للخصوصيات المجالية وتخضع لدفاتر التحملات ذات الصلة؛
- إلغاء رسوم التكوين المهني لفائدة شباب المناطق الأكثر خصاصا، وتعميم المنح الدراسية لتشمل مستويات أخرى غير مستوى التقني والتقني المتخصص، مع تسهيل الولوج إلى الداخليات لفائدة الشباب المنحدرين من الوسط القروي والمناطق النائية؛
- الرفع من قابلية تشغيل الشباب غير المؤهلين في القطاعات التقليدية المنظمة، من خلال تثمين كفاياتهم العرضانية المكتسبة في القطاع غير المنظم، وتحسين ظروف العمل لجعل هذه القطاعات أكثر جاذبية؛
- إرساء عقود العمل ذات المنفعة العامة والاجتماعية لفائدة الشباب حاملي الشهادات، تمكنهم من اكتساب أول تجربة مهنية في مهام ذات طابع عام أو اجتماعي، بشراكة مع الجماعات الترابية والجمعيات، مع ضمان أجر شهري والاستفادة من التغطية الصحية، والاعتراف الرسمي بالتجربة المكتسبة.

على المديين المتوسط والبعيد:

- تعزيز توجيه تلاميذ التعليم الثانوي نحو الشعب العلمية والتقنية والمهنية، بما يسمح بتطوير كفاءات عملية تستجيب لحاجيات الاقتصاد الوطني؛
- اعتماد مقاربة بيداغوجية في التعليم العالي تعطي الأولوية للجانب العملي والتطبيقي، قصد تحقيق تكوين أكثر انسجاماً مع متطلبات سوق الشغل؛
- إدراج روح المقاولة ضمن البرامج الجامعية والتكوينية، بهدف تشجيع الشباب على ريادة الأعمال المبنية على الفرصة الاقتصادية، والقادرة على الصمود وخلق مناصب شغل مستدامة؛
- حفز الشباب على المشاركة المواطنة منذ سن مبكرة، عبر التربية على المواطنة والحياة العامة، وتنظيم أنشطة تطبيقية وتمارين محاكاة لآليات اتخاذ القرار (حوارات، انتخابات نموذجية، ورشات لصياغة القوانين، برلمانات ومجالس الشباب)؛
- تشجيع التطوع ومشاركة الشباب في مبادرات جماعية ذات منفعة عامة، مما سيمكنهم من تلمس أثر المبادرات التي يقومون بها على أرض الواقع، وتطوير التفاعل مع المؤسسات والجماعات الترابية.

2- تعزيز الإدماج السوسيو-اقتصادي للشباب من خلال صدمة مقاولاتية موجهة

تحفيز ريادة الأعمال لدى الشباب من خلال اعتماد استراتيجية وطنية طموحة، تستند في تنزيلها إلى نظام الدعم الخاص بالمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة الذي ينص عليه ميثاق الاستثمار، وذلك من أجل إنشاء مقاولات مستدامة وقادرة على الاستمرارية، وتعزيز جاذبية القطاع المنظم بالنسبة للشباب.

ويوصي المجلس، في هذا الصدد، بما يلي:

- توسيع التغطية الجغرافية وتسهيل الولوج إلى البرامج الموجهة إلى حاملي المشاريع الشباب، عبر تعميمها على كافة الجهات وإحداث شبابيك موحدة ومنصات رقمية ملائمة، مع الاستفادة من تجارب المراكز الجهوية للاستثمار؛
- تعزيز خدمات المواكبة غير المالية، ولا سيما بعد مرحلة إحداث المقاولات من قبل الشباب، من خلال تنظيم الفاعلين في مجال المواكبة، وإرساء نظام للتصديق والاعتماد قائم على جودة الخدمات وأثرها الفعلي؛
- إحداث حاضنات ومُسرّعات تحويل الأفكار الابتكارية إلى مشاريع مقاولاتية حسب كل قطاع على حدة، وموزعة بشكل متوازن على المستوى الترابي، من أجل مواكبة المقاولات الناشئة في مختلف مراحل تطورها؛
- تعبئة شبكات المقاولين من ذوي التجربة من أجل تقديم خدمات التوجيه والتأطير والتكوين لفائدة حاملي المشاريع الشباب؛
- تعزيز ولوج الشباب إلى التمويل مع تنويع مصادره (الدعم العمومي، القروض الصغرى الملائمة، والتمويل التشاركي الجماعي، وآليات الضمان المعززة من طرف «تمويلكم»)؛
- تيسير ولوج الشباب المقاولين إلى مقرات عمل ملائمة وبأسعار مناسبة، من خلال إحداث مراكز أعمال مخصصة للمقاولات الناشئة داخل المناطق الصناعية ومجمعات «تيكنوبارك»، مع إعادة تكييف آليات الدعم العقاري، كآلية الشيك العقاري التي تمنحها الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات في إطار برنامج «أنا مقاول»، لتتلاءم مع حاجيات الوحدات الصغرى؛
- تعزيز الإدماج الاقتصادي للنساء الشابَّات، خصوصاً في الوسط القروي، عبر تقديم تحفيزات موجهة لدعم التشغيل الذاتي وإدماجهن في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، مع توفير مواكبة تقنية ودعم مالي خاص بهذه الفئة.

3- تأمين مسار الشباب نحو الشغل المأجور وريادة الأعمال في إطار بيئة مؤسساتية فعالة ومنصفة

تحسين الإطار المؤسساتي من أجل رفع الحواجز التي تعيق ولوج الشباب إلى الفرص الاقتصادية، من خلال ضمان حقوق واضحة، ومواكبة سلسة، وتكافؤ حقيقي في الولوج إلى الفرص.

ويوصي المجلس، في هذا الصدد، بما يلي:

- تعزيز اللاتمركز الإداري والرفع من نجاعة واستجابة المرافق العمومية، من أجل تبسيط المساطر وتسريعها لفائدة الشباب حاملي الأفكار والمشاريع؛
- تسريع وتيرة الرقمنة لتيسير العمليات بين مختلف المرافق العمومية، بما يتيح نزع الطابع المادي عن المساطر وتتبع الملفات بشكل أفضل، خاصة لفائدة الشباب المقاول؛
- إرساء آلية فعالة للانتصاف والطعن إداريا، تُمكن الشباب حاملي المشاريع من حماية أنفسهم ضد الممارسات التعسفية، مع ضمان سرعة البت وحيادية القرارات؛

- تيسير ولوج المقاولين الشباب إلى الطلبيات العمومية، عبر دراسة إمكانية تخويل «كوطا» خاصة لفائدة المقاولات الصغيرة جداً والمقاولات الصغرى والمقاول الذاتي ضمن نسبة 30 في المائة المنصوص عليها في المرسوم المتعلق بالصفقات العمومية، وإحداث منصة للمناولة، وتشجيع الابتكار من خلال آليات مثل «الأعمال المبتكرة» و«العروض التلقائية»؛
- تعزيز الشفافية والمنافسة المشروعة، من خلال الحد من الريع وضمان انفتاح القطاعات أمام المستثمرين الشباب، إلى جانب تقوية آليات الوقاية والزجر ضد الممارسات المنافية للمنافسة؛
- اعتماد إطار تنظيمي وتحفيزات ملائمة لتيسير الإدماج الاقتصادي للشابات، لاسيما بالنسبة للأمهات، عبر تطوير حضانات الأطفال في الإدارات والمؤسسات العمومية والمقاولات، وتشجيع أشكال العمل المرن (العمل لبعض الوقت، العمل عن بعد)، وتخويل دعم خاص لتشجيع المقاولات على تشغيل الشابات ربات البيوت؛
- مواصلة جهود محاربة الفساد عبر تنسيق التدخلات الوقائية والزجرية، من أجل استعادة ثقة الشباب في المؤسسات الاقتصادية.

4- إرساء حكامة مسؤولة وفعالة من أجل الإدماج السوسيو-اقتصادي للشباب

تعزيز حكامة السياسات العمومية الموجهة للشباب، من خلال ضمان تجانسها وفعاليتها وشفافيتها.

ويوصي المجلس، في هذا الصدد، بما يلي:

- إحداث هيئة وطنية لتتبع وتنسيق وتقييم البرامج المتعلقة بالإدماج الاقتصادي والاجتماعي للشباب، تضم ممثلين عن القطاعات العمومية والخاصة المعنية، مع تنزيلها على الصعيد الجهوي لضمان القرب وفعالية نقل المعلومات؛
- الحرص على أن يتم تنفيذ التدابير المعتمدة بما يتناسب مع حجم البطالة وعدم النشاط في صفوف الشباب؛
- إعطاء الأولوية لتحسين جودة وأثر البرامج الحالية التي أثبتت نجاعتها، عوض التوسع في إحداث آليات جديدة متفرقة؛
- ضمان تنزيل التدابير وفق مقاربة ترابية، تتلاءم مع الخصوصيات الجهوية، مع إشراك أكبر للجماعات الترابية، والمراكز الجهوية للاستثمار، والغرف المهنية، والمجتمع المدني؛
- تشجيع المشاركة الفعلية للشباب في بلورة وتتبع السياسات العمومية التي تهمهم، وذلك لتعزيز الشفافية وضمان انخراطهم الفعلي؛
- مأسسة عمليات تقييم البرامج بكيفية دينامية وممنهجة، منذ مراحلها الأولى وطيلة مسار تنزيلها، بغية رصد أوجه الخلل ومعالجتها في حينها. وينبغي نشر نتائج هذا التقييم بغية ضمان الشفافية؛
- تحسين التواصل حول الإصلاحات المعتمدة، عبر اعتماد استراتيجية تواصلية متعددة القنوات واللغات، بهدف جعل التدابير مفهومة ومتاحة أمام الشباب المستفيدين.

2.2.2. النهوض بإدماج النساء في الحياة العامة: تَحَدٍّ استراتيجي من أجل التنمية

لقد حقق المغرب تقدماً ملحوظاً في تعزيز مكانة المرأة في المجتمع، وذلك من خلال مجموعة من الإصلاحات والمبادرات الإرادية، من أبرزها:

- إصلاح مدونة الأسرة سنة 2004؛
- إقرار دستور 2011 للحق في المساواة بين الرجال والنساء، والتزام الدولة بالسعي إلى تحقيق مبدأ المناصفة؛

- مصادقة المملكة على عدد من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق النساء؛
- مراجعة مجموعة من النصوص التشريعية، من بينها القانون المتعلق بالمسطرة الجنائية الذي عزز الحماية في قضايا العنف ضد النساء بما فيها التحرش الجنسي، ومدونة الشغل التي كرّست مبدأ عدم التمييز في مجال الشغل والأجر، وكذا قانون الجنسية الذي مكن المغربيات من حق منح جنسيتهن لأطفالهن؛
- ولوج النساء إلى بعض المهن التي كانت حكراً على الرجال في السابق (شرطيات، إطفائيات، مرشدات دينيات، قاضيات في القضاء الجنائي، ومهنة العدول)؛
- وضع آليات للتمييز الإيجابي لفائدة النساء في الانتخابات التشريعية والترابية من أجل تعزيز تمثيليتهن السياسية.

وتنفيذاً للتوجيهات الملكية السامية، تم إطلاق مشاورات موسعة حول تعديل مدونة الأسرة، أشرفت عليها هيئة متعددة الأطراف، فضلا عن الإنصات إلى آراء من مختلف مكونات المشهد المؤسساتي والمجتمع المدني والقوى الحية في بلادنا. وقد تم تقديم مخرجات هذه المشاورات بين يدي جلالة الملك، بعد إصدار الرأي الشرعي وإجراء التحكيمات الضرورية بشأن بعض القضايا الخلافية في متم شهر دجنبر 2024.

هذا، ويلاحظ أن هذا التقدم المحرز على مستوى إرادة الدولة دستوريا وتشريعيا وسياسيا من خلال الإصلاحات والمبادرات التي تم اتخاذها للنهوض بمقومات المساواة، والقضاء على مختلف أشكال التمييز المبني على الجنس، واعتماد مقاربة النوع الاجتماعي في السياسات العمومية، لم تؤد بعد إلى إدماج فعلي وكامل للنساء في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والحياة العامة، بحيث لا تزال مظاهر التفاوت قائمة، كما أن إعمال المساواة في الحقوق يظل جزئياً، مما يحد من المشاركة الكاملة للنساء في المجتمع ودورة التنمية.

وتهدف نقطة اليقظة هذه إلى تحليل العوائق التي تحول دون تمكين النساء من المشاركة المكثفة والفاعلة في الشأن العام، مع إبراز الرافعات التي يتعين تعبئتها لجعل المساواة بين الجنسين محركا حقيقيا لتحول مندمج ومستدام.

إمكان نسائي مهم بتمثيلية ضعيفة في النسيج الاقتصادي والمؤسساتي

خلال سنة 2024، بلغ معدل النشاط الاقتصادي للنساء 19.1 في المائة فقط، مقابل 68.6 في المائة لدى الرجال[253]، وهو تطور لا يعكس تماما الارتفاع الملحوظ في المستوى التعليمي للنساء، لا سيما في صفوف الشباب، الذي ينبغي أن يفضي بكيفية تلقائية إلى سوق الشغل ثم إلى الحياة المهنية بعد ذلك، باعتبارهما من المداخل الأساسية للمرأة للمشاركة في الحياة العامة.

ويبلغ معدل البطالة لدى النساء 19.4 في المائة[254]، مع تمثيلية كبيرة للنساء الحاصلات على شهادات التعليم العالي، حيث إن 33.5 في المائة منهنّ بدون عمل، مقابل 20 في المائة فقط من الرجال[255].

أما في القطاع الخاص، فتمثّل النساء 32.6 في المائة من مناصب الشغل المصرح بها، غير أن 58.9 في المائة منهن يتقاضين أجرًا دون الحدّ الأدنى للأجر[256]. ويبلغ متوسط الفجوة في الأجور بين الرجال والنساء نحو 23 في المائة، ويتجاوز 40 في المائة في بعض الفئات السوسيو مهنية[257].

253 – المندوبية السامية للتخطيط مذكرة إخبارية حول وضعية سوق الشغل 2024.

254 – المصدر نفسه.

255 - HCP, Les indicateurs sociaux du Maroc – Édition 2025. Les chiffres concernent l'année 2023.
Diplômes de formation supérieure : facultés, grandes écoles et instituts. cf.

256 - Observatoire Marocain de la TPME, Rapport Annuel 2024.

257 – المندوبية السامية للتخطيط، مذكرة تحليلية حول الفوارق في الأجور بين الجنسين في المناطق الحضرية: دور التمييز بين الجنسين، مارس 2024.

أما في ما يخص العمل غير المؤدى عنه، فإن 26.4 في المائة من النساء النشيطات يعملن بدون أجر، غالبًا في إطار أسري أو غير منظم[258]. وتندرج هذه الوضعية في سياق يتميز بالتوزيع غير المتساوي للأشغال المنزلية، حيث تخصص النساء في المتوسط أزيد من 5 ساعات يوميًا، مقابل 43 دقيقة فقط للرجال[259]. ومع ذلك، فإن النشاط المهني للنساء لا يعفيهن من تحمل الأعباء المنزلية، حيث تكرس المرأة أزيد من 3 ساعات و17 دقيقة يوميًا، للمسؤوليات المنزلية، مما يشكل عبئًا مزدوجًا يَحُدّ من مشاركتهن الكاملة في الحياة المهنية والاجتماعية والسياسية[260].

وبغض النظر عن الجانب الاقتصادي، فإن ضعف تمثيلية النساء يتجلى أيضا داخل المؤسسات المنتخبة، وفي وظائف اتخاذ القرار، وعلى مستوى الأجهزة التداولية.

وهكذا، لا تمثل النساء سوى 24.3 في المائة من أعضاء البرلمان، و25 في المائة من أعضاء الحكومة، وهناك امرأة وحيدة على رأس جهة من بين الجهات الإثني عشرة[261]. أما في الوظيفة العمومية، فتبلغ نسبة تمثيل النساء 36.3 في المائة، لكنهن لا يشغلن سوى 14.3 في المائة من مناصب المسؤولية العليا[262]. وفي القطاع الخاص، لا تشغل النساء سوى 23 في المائة من المقاعد في مجالس إدارة الشركات أو مجالس الرقابة[263]، وهي نسبة تقل عن الهدف القانوني المحدد في 30 في المائة برسم سنة 2024[264].

من جهة أخرى، تكشف الديناميات الديمغرافية المسجلة مؤخرا عن تحولات في بنية الأسر، ذلك أن 19.2 في المائة من الأسر المغربية تديرها نساء سنة 2024، مقابل 16.2 في المائة سنة 2014[265]، وهو توجه يبرز لا سيما في الوسط الحضري بنسبة21.6 في المائة.

هذا، وإذا كان هذا التوجه يؤشر من جهة على التمكين الاقتصادي للنساء في تدبير شؤون أسرهن، فإنه يسلط الضوء من جهة ثانية على العديد من أوجه الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها النساء المُعيلات وتحد من انخراطهن بفعالية في باقي مناحي الحياة العامة، لا سيما عندما يتحملن بمفردهن الحاجيات المادية للأسر.

عوائق بنيوية تحول دون الإدماج الفعلي للنساء في الحياة العامة

لا يمكن اختزال العوائق التي تحول دون إدماج النساء في الحياة العامة في العجز المسجل على مستوى النشاط الاقتصادي أو التمثيلية فحسب، لانها عوائق بنيوية تلازم النساء منذ سن مبكرة وتؤثر على مسار حياتهن بأكمله، ويغذيها أساسا وجود معايير اجتماعية تمييزية ومقيِّدة، وبنيات تحتية غير كافية، وتنظيم مؤسساتي يتسم بالتجزؤ، فضلًا عن استمرار توزيع الأدوار بين الجنسين، داخل الأسرة والمجتمع، بكيفية غير منصفة للمرأة وتفتقر إلى المساواة.

وتتجسد هذه العوائق البنيوية، على سبيل المثال، في المفارقة الحادة التي تعيشها النساء في المغرب بين النجاح والتفوق الدراسي من جهة، وبين ضعف الولوج إلى الحياة العملية وإلى مناصب الشغل التي تتطلب تأهيلا عاليا من جهة ثانية.

258 – المندوبية السامية للتخطيط مذكرة إخبارية حول وضعية سوق الشغل 2024.

259 – المندوبية السامية للتخطيط وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، «تمكين النساء في المغرب: استيعاب التحديات لبلورة استراتيجيات فعالة»، مارس 2025.

260 - HCP, Rapports sociaux intrafamiliaux – Enquête 2022.

261 - Observatoire Marocain de la TPME, Rapport Annuel 2024.

262 - Ministère de l'Economie et des Finances, Rapports sur les ressources humaines annexés au Projet de Loi de Finances 2024 et 2025.

263 – الهيئة المغربية لسوق الرساميل، التقرير السنوي 2023.

264 – وفقا للقانون رقم 19.20 بتغيير وتتميم القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة، ابتداء من فاتح يناير 2024، لا يمكن أن تقل نسبة الأعضاء من كلا الجنسين في مجلس الإدارة أو في مجلس الرقابة عن 30 في المائة في الشركات التي تدعو الجمهور إلى الاكتتاب ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة إلى 40 في المائة في يناير 2027.

265 – المندوبية السامية للتخطيط، عرض نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى 2024، مارس 2025.

هذا، وإذا كانت الفتيات تسجلن حضورا قويا في الشعب العلمية والتقنية (56 في المائة من الطالبات مسجلات في التكوين الجامعي في المسالك العلمية[266] و42.2 في المائة بمدارس المهندسين[267])، فإنه يلاحظ أن هناك إشكالية « التسرب التدريجي للنساء» من المسار الأكاديمي أو المهني، بحيث كلما صعدنا في التسلسل الهرمي العلمي أو الوظيفي، كلما وجدت الخريجات صعوبة في الارتقاء إلى المناصب ذات القيمة المضافة، وبالتالي يكون حضور هذا الرصيد من الكفاءات النسائية ضعيفا.

إن الولوج إلى مناصب المسؤولية يصطدم باستمرار تمثلات تمييزية، سواء كانت مرتبطة بالصور النمطية المتعلقة بالنوع الاجتماعي، أو بكيفيات التوظيف، أو بعدم كفاية تدابير مواكبة خاصة بالنساء. وتواجه العديد من خريجات هذه المسالك صعوبات في تثمين مؤهلاتهن على النحو الأمثل، رغم ما يتمتعن به من كفاءات عالية، وهو ما يبرز حجم الفرص الضائعة الناتجة عن عدم استثمار هذه الكفاءات النسائية بشكل فعّال، لا سيما في القطاعات الأساسية في الابتكار والتنمية.

وتعزى هذه الملاحظات في جزء كبير منها إلى المعايير الاجتماعية التقييدية التي لا تزال تهيكل أدوار الرجال والنساء داخل المنزل وفي الفضاء العام، وفق توزيع لا يتسم بالمساواة والإنصاف. وتُظهر نتائج البحث الذي أنجزه البنك الدولي حول المعايير الاجتماعية وعمل النساء (يناير–مارس 2024)، أن 65 في المائة من المشاركين والمشاركات يرون أن المسؤوليات المالية يجب أن يتحملها الرجل، فيما يعتبر 64 في المائة أن على المرأة أن تعطي الأولوية للأعباء المنزلية[268]. وبالتالي، يشكل هذا التوافق المعياري، الذي غالبا ما يتقاسمه كِلاَ الجنسين، حاجزًا أساسيا أمام استقلالية النساء، وخصوصًا في ما يتعلق باختياراتهن التعليمية والمهنية، وانخراطهن في الشأن العام.

من جهة أخرى، تشكل الأمومة والزواج لحظات مفصلية تؤثر على المسار المهني للنساء، إذ تُظهر المعطيات أن النساء المتزوجات، وخاصة الأمهات، يسجلن أعلى معدلات عدم ممارسة أي نشاط، بمن فيهن الحاصلات على ديبلومات. ويُعزى ذلك غالبًا إلى رفض عمل المرأة من طرف الزوج، أو لاعتبارات شخصية[269]. كما يعتبر وجود أطفال في الأسرة عنصرا حاسما، أكثر من التأهيل العلمي نفسه، في ولوج المرأة إلى الشغل[270].

ومن ناحية أخرى، تظل البنيات الاجتماعية وخدمات التوفيق بين الحياة المهنية والحياة الخاصة غير كافية بشكل كبير للاستجابة لاحتياجات النساء. فخلال 2024، كان عدد مؤسسات رعاية الأطفال لا يتجاوز 1000 مؤسسة رسمية، لفائدة ساكنة مستهدفة تصل إلى مليوني طفل ما بين 0 و3 سنوات[271]. ويتفاقم هذا الخصاص في الوسط القروي وضواحي المدن حيث يظلُ جد محدود الولوجُ إلى وسائل نقل آمنة، أو العمل وفق أوقات مرنة، أو تواجد مراكز للإدماج الاجتماعي. ويساهم هذا العجز في إنتاج ما يُعرف بالفقر الزمني (الإحساس بغياب الوقت الكافي لإنجاز المهام أو الأنشطة)، الذي يحول دون تمكن عدد كبير من النساء من الحصول على منصب شغل أو المشاركة في الحياة العامة، حتى لو توفرت لديهن الرغبة في ذلك.

وفي هذا السياق، تجدر الملاحظة أن اقتصاد الرعاية، الذي يشكل فرصة لخلق مناصب الشغل وتحرير وقت النساء، لا يزال غير معروف وغير مدمَج في السياسات العمومية بالقدر الكافي. كما أن المهن المرتبطة بالرعاية، والتي تمارسها النساء في الغالب، تفتقر إلى الاعتراف وإضفاء الطابع المهني عليها. وتساهم هذه الوضعية في تفاقم العبء

266 – حسب إحصائيات الدخول الجامعي لموسم 2023–2024، الديبلومات والمسالك التالية: العلوم، العلوم والتقنيات، علوم الهندسة والتكنولوجيات (التعليم العمومي والخاص).

267 - Rapport de l'UNESCO sur la science, chapitre « Pour être intelligente, la révolution numérique devra être inclusive », 2021.

268 – Banque mondiale, Résumé de l'étude sur les normes sociales et le travail des femmes au Maroc, enquête nationale auprès des ménages, janvier–mars 2024.

269 – المصدر نفسه.

270 – المصدر نفسه.

271 - HCP & ONU Femmes, Toward Inclusive Development in Morocco, mars 2025.

الذهني الملقى على النساء، اللائي يتحملن الجزء الأكبر من أعمال الرعاية غير المنظمة المقدمة للأطفال، والمسنين والأشخاص في وضعية تبعية، دون الاستفادة من أية حماية أو تثمين مؤسساتي[272].

فضلا عن هذه العوامل، وعلى الرغم من توفر بلادنا على إطار قانوني متقدم، وعلى إطار مؤسساتي تم تعزيزه بآلية وطنية جديدة للقيادة في مجال النهوض بأوضاع المرأة[273] وكذا على أرضية استراتيجية محينة بعد اعتماد الخطة الحكومية الثالثة للمساواة (2023-2026)، فإن ديناميات التآزر بين هذه المكونات الثلاثة (القانوني، المؤسساتي، الاستراتيجي)، في حاجة إلى دفعة قوية لكي تشتغل على الوجه الأمثل وتحقق الأهداف المرجوة، وذلك من خلال تحسين التنسيق بين المتدخلين، وتوفير الموارد المالية والبشرية اللازمة، وتتبع وتقييم الأثر الملموس للبرامج والإجراءات المعتمدة على أوضاع النساء بالمغرب.

في محدوديةِ مشاركة النساء إضعافٌ للمجتمع على كافة المستويات

تؤدي الاختلالات المستمرة في ولوج النساء إلى الحياة العامة إلى مجموعة من التداعيات التي تُضعف مساراتهن الفردية، وتؤثر على الديناميات الأسرية، وكذا على التوازنات السوسيو-اقتصادية على المستوى الوطني.

أما على الصعيد الماكرو اقتصادي، فيعتبر ضعف مشاركة النساء في سوق الشغل خسارة مهمة ينبغي تداركها بغية تحقيق نمو أكثر إدماجا. وتُظهر عملية محاكاة تم إنجازها بناء على عدة مؤشرات متضافرة (القضاء على التمييز في الأجور، ومكافحة التمييز القائم على النوع في التوظيف، وتعزيز إنتاجية النساء، وتوسيع خدمات رعاية الأطفال) أنه بإمكان بلادنا رفع معدل مشاركة النساء في الساكنة النشيطة بنحو 9 نقاط مئوية، والرفع من الناتج الداخلي الإجمالي بمعدل 3 في المائة في أفق 2035[274]. وتبرز هذه النتائج أثر السياسات العمومية المراعية للنوع على التنمية الاقتصادية، ورفاه الأسر، واستقرار سوق الشغل. كما أن الاقتصاد المغربي يخسر سنويًا زهاء 25.3 مليار درهم[275] نتيجة عدم تشغيل، أو أداء أجور، الملايين من النساء في سن الشغل، في الوسط القروي.

أما على المستوى الاجتماعي، فإن التوزيع غير المتساوي للمسؤوليات الأسرية والمنزلية يشكل عبئًا ذهنيًا يُعيق الانخراط المستدام للنساء في الأنشطة الاقتصادية والجمعوية والمواطنة. كما أن هذه الوضعية تلقي بثقلها على النساء النشيطات، اللواتي يواجهن ضرورة التوفيق بين الشغل وتدبير شؤون البيت، والمواكبة الدراسية للأطفال، والتكفل بالأشخاص في وضعية تبعية. ويؤدي هذا العبء المزدوج إلى الإرهاق الجسدي والتوتر النفسي، وانسحاب النساء تدريجيا من الحياة العامة.

أما على مستوى المجالات الترابية، فإن هذه الاختلالات تسهم في إعادة إنتاج الفوارق المجالية والجهوية، حيث يفاقم ضعف خدمات القرب والفرص الاقتصادية من هشاشة النساء، لا سيما في الوسط القروي والمناطق البعيدة عن المراكز الحضرية الكبرى. ويُؤدي هذا التفاوت المجالي إلى إجبار النساء على الهجرة نحو المدن الكبرى، مما يزيد من حدة الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية.

وعلى الصعيد المؤسساتي، فإن ضعف تمثيلية النساء في أجهزة الحكامة واتخاذ القرار، لا يساهم في إدماج احتياجاتهن الخاصة بالقدر الكافي في السياسات العمومية، سواء تعلق الأمر بالتنقل، أو الحماية من العنف، أو الولوج إلى العدالة، أو المشاركة المدنية. وتعزى هذه الوضعية إلى عوامل ثقافية وتنظيمية على غرار هيمنة المعايير الثقافية التقليدية (33 في المائة)، وضعف جاذبية الأحزاب السياسية للنساء (25 في المائة)، والمواقف المُثَبِّطة كالتهكم والتحرش المرتبط بالنوع الاجتماعي (21 في المائة)، وهو ما لا يشجع النساء ولا سيما الأجيال الشابة[276] على المبادرة والانخراط في الشأن العام.

272 – جلسة إنصات إلى وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، في إطار إعداد رأي المجلس حول اقتصاد الرعاية، 4 دجنبر 2024.

273 – إحداث اللجنة الوطنية للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بموجب المرسوم رقم 2.22.194 صادر في 20 من ذي القعدة 1443(20 يونيو 2022)،

274 - HCP, Toward Inclusive Development in Morocco, Policy Pathways for enhancing Women's Economic Participation – Policy report, mars 2025, p. 30.

275 - HCP, Rapport – Estimation des coûts d'opportunité de l'autonomisation économique des femmes rurales, mars 2025) Estimation pour l'année 2019(, p. ?.

276 - Institut Royal des Etudes Stratégiques, 3e édition de l'enquête nationale sur le lien social : Principales conclusions du pôle sociétal, Janvier 2025.

العمل من أجل إرساء مساواة تجيب بفعالية على تحديات التنمية

لقد حققت بلادنا تطورا مُقَدَّرا على مستوى حماية النساء وتمكينهن من حقوقهن الدستورية، بما في ذلك النهوض بالمساواة بين الجنسين. إلا أنه يلاحظ بموازاة ذلك استمرار الهوة بين الحقوق المعترف بها وفعلية تنزيلها على أرض الواقع. فعلى مدى السنوات الماضية، اعتمد المغرب ترسانة معيارية ومؤسساتية واستراتيجية هامة، وفي مقدمتها دستور 2011، والخطط الحكومية للمساواة التي انطلقت منذ سنة 2012، والقانون رقم 103.13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء (2018)، وغيرها من الإصلاحات السابقة واللاحقة التي تهم تشريعات الأحوال الشخصية والشغل والمشاركة السياسية للنساء. ولكن، يلاحظ أن أثر هذه المنجزات على أوضاع النساء ببلادنا ما زال دون مستوى الطموحات، ولم يحقق بعد النتائج التي من شأنها انتشال النساء من الهشاشة والارتقاء بأدوارهن في مسار التنمية الوطنية.

وفي هذا الصدد، تفيد المؤشرات بأن المعدل الذي حصل عليه المغرب فيما يتعلق بتقرير «النساء ومجال الأعمال والقانون» الصادر عن البنك الدولي برسم سنة 2024، بلغ 75.6 من 100، وهو معدل لا يزال بعيدًا عن معايير الاقتصاديات الأكثر تقدمًا، رغم أنه يفوق المتوسط الإقليمي. ويتراجع هذا المعدل إلى 45 من 100 عند تقييم آليات التنفيذ، وإلى 66.3 من 100 عند قياس تمثلات الخبراء بشأن فعلية الحقوق[277].

ومن أجل تدارك هذه النواقص، هناك تجارب دولية ناجحة يمكن الاستئناس بها لاستلهام بعض رافعات التغيير، على غرار النموذج الياباني. فأمام تحديات الشيخوخة الديمغرافية والركود الاقتصادي، أطلقت الحكومة اليابانية سنة 2013 استراتيجية «Womenomics»[278] التي تندرج بدورها ضمن خطة «Abenomics» لتحفيز النمو الاقتصادي.

وقد استهدفت هذه الاستراتيجية خلق 400.000 مقعد في دور الحضانة، وإصلاح نظام الإجازة الوالدية، وتقديم حوافز ضريبية لتشغيل النساء، وتحديد تمثيلية النساء في مناصب القيادة بنسبة 30 في المائة، إلى جانب إطلاق حملات لترسيخ صورة المرأة القيادية. وقد ساهمت هذه التدابير في رفع معدل نشاط النساء بين 15 و64 سنة من 65 في المائة سنة 2013 إلى 76 في المائة سنة 2024[279].

إن هذه المقاربة الشاملة التي تدمج الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والضريبية والثقافية، يمكن أن تشكل نموذجا مُلهِما لرسم مسار طموح ومستدام بالنسبة للمغرب، لا سيما مع انطلاق العديد من الأوراش المهيكلة كمراجعة مدونة الأسرة، واعتماد الخطة الحكومية الجديدة للمساواة، وبروز الاهتمام المؤسساتي بهيكلة اقتصاد الرعاية باعتباره رافعة لخلق فرص الشغل والتخفيف من الأعباء المنزلية التي تعيق تحرير طاقات النساء، وغيرها من الجهود التي يتعين إدراجها ضمن خارطة طريق وطنية طموحة تستند إلى أهداف ومؤشرات واضحة، وآلية قيادة متعددة القطاعات تشرك الفاعلين العموميين والخواص والمجتمع المدني. كما أن من شأن إرساء منظومة للتقييم تراعي مقاربة النوع الاجتماعي أن تمكن من تتبع التقدم المحرز وإجراء التعديلات الملائمة على السياسات في حينها، حتى تصبح المساواة بين الجنسين رافعة أساسية للتحول الاقتصادي والاجتماعي والثقافي الذي يُيَسِّر مسالك المشاركة الفعالة للمرأة في الحياة العامة بمختلف مناحيها.

في هذا الصدد، يقترح المجلس جملة من التوصيات كالتالي:

277 - Banque mondiale, Women, Business and the Law 2024 – Morocco.

278 - Government of Japan, Womenomics Is Pushing Abenomics Forward, portail officiel, été 2014. Disponible sur : https://www.japan.go.jp/tomodachi/2014/summer2014/womenomics_is_pushing_abenomics_forward.html.

279 - Banque mondiale, Female labor force participation rate (% of female population ages 15+) (modeled ILO estimate) – Japon, consulté en mai 2025 : https://data.worldbank.org/indicator/SL.TLF.ACTI.FE.ZS?locations=JP.

تحديد هدف طموح ومتفق بشأنه حول المشاركة الاقتصادية للنساء، من خلال:

- رفع معدل نشاط النساء بنسبة 45 في المائة بحلول سنة 2035، بما يتماشى مع أهداف النموذج التنموي الجديد. ويجب أن يكون هذا الهدف قاعدة أساسية لتوجيه السياسات العمومية والتنسيق بينها.
- إعداد برنامج مندمج للنهوض بعمل النساء وإسناده بتتبع صارم على الصعيدين الوطني والجهوي. ويقوم هذا البرنامج على محورين متكاملين هما:

- تعزيز العرض من خلال تعزيز قدرات النساء، ووضع برامج للتكوين المهني من شأنها تحسين قابليتهن للتشغيل، وتطوير خدمات ملائمة تمكنهن من التوفيق بين الحياة الخاصة والحياة المهنية، من خلال توفير دور الحضانة ورياض الأطفال، وتوفير النقل الآمن، مع مراعاة خصوصيات الوسط القروي وضواحي المدن، واعتماد أشكال جديدة ومرنة للتشغيل كالعمل عن بعد، والعمل لبعض الوقت[280].

- تحفيز الطلب، من خلال دعم إحداث فرص الشغل المخصصة للنساء، ووضع تحفيزات أكثر لتشجيع المقاولات على تشغيل أكبر عدد من النساء، ترصيدا وتعزيزا لما هو معمول به حاليا بمقتضى ميثاق الاستثمار الجديد.

هيكلة وتثمين اقتصاد الرعاية، من خلال:

- إضفاء الطابع المهني على أنشطة رعاية ومساعدة الأفراد، من خلال الاعتراف القانوني بها، ووضع برامج للتكوين التأهيلي الخاص بالعاملات والعاملين فيها، وضمان حقوقهم الاجتماعية، وإدماج هذه الأنشطة ضمن الاستراتيجيات الترابية للتشغيل. ويشكل إحداث 200.000 منصب شغل في هذا القطاع[281] بحلول 2035 أفقا محفزا قادرا على التوفيق بين الإدماج، والعدالة الاجتماعية، والدينامية الاقتصادية.
- تكريس ثقافة المساواة بين الجنسين في المسارات التربوية، وإدماج محاربة الصور النمطية القائمة على النوع الاجتماعي ضمن المناهج الدراسية الموجهة إلى المتعلمين والمدرسين على حد سواء.
- تشجيع النماذج النسائية الملهمة في مجالات تعتبر فيها تمثيلية النساء ضعيفة لا سيما العلوم والتكنولوجيات ووظائف القيادة.
- وضع بارومتر وطني سنوي للمعايير الاجتماعية، يستند إلى منهجية «مؤشر المعايير الاجتماعية المتعلقة بالنوع الاجتماعي» التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بغية تتبع تطور التمثلات الاجتماعية، وتنوير الفعل العمومي بشكل أمثل.

تعزيز الحضور النسائي في المسالك العلمية والتقنية، من خلال :

- جمع المعطيات القائمة على النوع الاجتماعي بشكل منتظم حول المسارات الدراسية والمهنية في هذه المسالك.
- تطوير برامج للتوجيه والمواكبة الأكاديمية والتتبع لمسارات التميز لدى الفتيات.
- تشجيع إحداث شبكات مهنية نسائية وفضاءات للتبادل من أجل تحفيز التميز ودعم تطور المسارات المهنية.

تعزيز حكامة السياسات المرتبطة بالمساواة وتدبيرها الميزانياتي، من خلال:

- إرساء إطار لتتبع وتقييم الخطة الحكومية الثالثة للمساواة من خلال لوحة قيادة عمومية، ومؤشرات خاصة بالنوع الاجتماعي يتم إدماجها على مستوى قوانين المالية، وكذا تقارير تقييم السياسات المعتمدة على الصعيد الترابي.
- إعداد ميزانيات مستجيبة للنوع الاجتماعي في جميع القطاعات الحكومية والجماعات الترابية مع تقديم دعم تقني لها.

280 – رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، «اقتصاد الرعاية»، 2025.

281 – وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، عرض حول اقتصاد الرعاية خلال اجتماع مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الأربعاء 4 دجنبر 2024.

- وضع آلية وطنية لدعم البحث العلمي حول النوع الاجتماعي، بهدف تشجيع المؤسسات الجامعية على إنتاج معطيات موثوقة ومحينة وقابلة للاستغلال، في ارتباط مع حاجيات السياسات العمومية.
- إن تعزيز الحكامة وإنتاج المعطيات الموثوقة يُعَتبران أساسيين لتوجيه التدخلات، وضبط الأولويات، وضمان فعالية السياسات المعتمدة في مجال المساواة على مختلف المستويات.

تقليص الفوارق المستمرة في مجال الأجور، من خلال:

- تعزيز الشفافية في سياسات الأجور داخل المؤسسات والمقاولات الكبرى بما سيساهم في إقرار عدالة أجرية لفائدة النساء، ووضع مؤشر وطني للمساواة في الأجور، يُمَكن من قياس الفوارق بين النساء والرجال حسب كل قطاع ومجال ترابي.
- الاعتماد التدريجي على مبدأ «الكوطا» في مجالس الإدارة والهيئات التداولية للمنشآت والمقاولات العمومية من أجل تسريع تأنيث وظائف المسؤولية.
- إرساء آليات تنظيمية ومسطرية ملزمة، وبكيفية تدريجية، لتفعيل مبدأ السعي إلى تحقيق المناصفة في التعليم العالي، لا سيما داخل لجان التوظيف، والترقية، وهيئات حكامة المؤسسات الجامعية وغير الجامعية.

تيسير ولوج النساء ذوات الكفاءات العالية إلى مناصب المسؤولية، من خلال :

- تمكين النساء من حصص تمثيلية، يتم تحديدها بكيفية تدريجية ومؤطرة، لدعم ولوجها إلى مناصب القيادة، لا سيما في القطاعات العلمية والأكاديمية، وعلى مستوى المقاولات، والمؤسسات الترابية.
- تطوير برامج المواكبة والتدريب على القيادة النسائية، وإدماجها في منظومة التكوين المستمر.
- دعم إرساء شبكات مهنية نسائية، من خلال تعزيز فرص الارتقاء المهني وإبراز الكفاءات النسائية.
- الرفع من حصص تمثيلية النساء في المجالس المنتخبة، والمناصب التنفيذية الترابية، ومناصب المسؤولية في أفق السعي إلى المناصفة، مع ربط هذه التدابير ببرامج التأطير والمواكبة والتكوين على القيادة، وبآليات ملائمة للتصدي لعقليات وسلوكات الإقصاء الممنهج أو أشكال التحرش المعنوي المبني على الجنس داخل دوائر اتخاذ القرار.

3.2. المحور البيئي

تعرُّض متزايد لمخاطر الكوارث الطبيعية: نحو ضرورة اعتماد تكيُّف شمولي

يترتب عن التغيّر المناخي، الذي أضحى حقيقة مؤكدة ومُوَثّقَة من قبل المجتمع العلمي العالمي، تزايد حِدّة عدد من الظواهر الطبيعية القصوى وارتفاع وتيرتها، مثل موجات الحرّ، والجفاف طويل الأمد، والفيضانات المدمِّرة، والحرائق واسعة النطاق، بالإضافة إلى ارتفاع منسوب مياه البحر.

وقد أكدت تقارير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (GIEC)[282] أنّ تأثيرات التغير المناخي تتفاقم، وأنّ الأنشطة البشرية تُمثّل العامل الرئيسي وراء هذا التفاقم. ومع ذلك، لا تزال انبعاثات الغازات الدفيئة تُسجِّل ارتفاعاً على الصعيد العالمي، وهو ما يعيق جهود التكيُّف وقدرات الصمود في مواجهة هذه التحولات المناخية.

ويُعَد المغرب من البلدان المعرّضة لمخاطر الكوارث الطبيعية، بفعل موقعه الجغرافي، وخصائصه الجيولوجية، وقابليّته للتأثر بظاهرة الاحترار المناخي. وتشمل هذه المخاطر على وجه الخصوص موجات الحرارة، والفيضانات،

282 – التقرير التقييمي السادس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (GIEC):
https://www.ipcc.ch/report/ar6/syr/downloads/report/IPCC_AR6_SYR_FullVolume.pdf.

والجفاف، والعواصف الرملية، وموجات البرد، وحرائق الغابات، إضافة إلى الفيضانات الساحلية. وتَحْتَدُّ هذه الوضعية جراء الضغط الديمغرافي، وتَسارُع وتيرة الأنشطة الاقتصادية، والتوسُّع العمراني غير المتحكَّم فيه، وهي عوامل تُضعِف قدرة المجال الترابي علَى مواجهة هذه التقلبات المناخية القصوى.

وأمام هذه التحديات، بادرت السلطات العمومية المغربية إلى تفعيل منظومةٍ متكاملة لتعزيز تدبير المخاطر والتعامل مع الأزمات، استناداً إلى الاستراتيجية الوطنية لتدبير مخاطر الكوارث الطبيعية 2020-2030، ودعماً للمؤسسات المختصة بالرصد والإنذار، إلى جانب إرساء آلياتِ تمويل هادفة وملائمة لطبيعة التحديات المطروحة.

وفي صُلْبِ هذه المنظومة، شرعت بلادنا في اعتماد نظام يقظةٍ دينامي يَرتكِز على دمج تكنولوجيات متقدمة وعلى تعزيز التنسيق المؤسساتي، وذلك من أجل استباق الكوارث قبل وقوعها، والتخفيف من آثارها على السكان والبنيات التحتية. وفي هذا الصدد، تُجَسِّد أنظمة الإنذار المبكر من الفيضانات (SPAC) التي تم تجريبُها ميدانياً في عدد من المناطق، ولا سيما في حوض وادي أوريكا[283]، هذا التقدمَ في تعزيز القدرة على الاستباق. وتَقوم المديرية العامة للأرصاد الجوية بدور رئيسي في هذا الإطار من خلال تأمين المراقبة المستمرة للأحوال الجوية استناداً إلى شبكةٍ واسعة من المحطات والرادارات والمجسّات والمعطيات الفضائية. كما شكّل إطلاق نظام اليقظة على المستوى الجماعي، في مارس 2022، نَقلةً نوعية في تدبير الظواهر المناخية القصوى على الصعيد المحلي، بفضل ما يُتيحُه من قدرة على توقع المخاطر قبل 72 ساعة من وقوعها، واعتمادِه على تطبيق إلكتروني، وموقع رقمي تفاعلي، ونظام آلي للرسائل القصيرة، بما يمكِّن من توجيه الإنذارات بسرعة وفعالية إلى المسؤولين على الصعيد المحلي ومصالح الوقاية المدنية[284].

وعلى الرغم من التقدم المحرَز في مجال الوقاية من المخاطر الطبيعية وتدبيرها، لا تزال عدة اختلالات بنيوية تحدّ من فعالية المنظومات المعتمدة، ذلك أنّ استمرار الفوارق المجالية لا يساعد على الولوج إلى أدوات الرصد والمراقبة، لاسيما في المناطق القروية والنائية والمعزولة التي تفتقر في الغالب إلى التجهيزات التكنولوجية الضرورية لليقظة الفعالة والاستجابة السريعة. ويُضاف إلى ذلك ضُعْفُ ثقافة الوقاية وتدبيرِ المخاطر على المستوى الترابي، وتَعَدُّدُ وعَدَمُ تجانُسِ المقتضياتِ القانونيةِ الجاري بها العمل، وضعف قدرات الصمود لدى البنيات التحتية الأساسية في مواجهة الكوارث، إلى جانب محدودية انخراط الجماعات الترابية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمؤسسات الجامعية والبحثية في تخطيط وتنفيذ تدابير الوقاية والاستجابة[285].

ولمواجهة هذه التحديات، يُؤكِّد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي على مخرجات رأيه تحت عنوان «من أجل تدبير ناجع واستباقي لمخاطر الكوارث الطبيعية: أدوار وقدرات الفاعلين الترابيين» (2023)، بحيث شَدّد على أهمية اعتماد مقاربة استباقية، متكاملةٍ ومجاليةٍ، في تدبير المخاطر والأزمات، بهدف تعزيز الصمود المستدام أمام الكوارث الطبيعية. وفي هذا السياق، وترصيدا للتوصيات التي سبق أن أدلى بها المجلس في الرأي المذكور، وتفاعلاً مع تطورات الظرفية المناخية الوطنية، وفي ضوء المعطيات المستجدة، يوصي المجلس بما يلي:

- تزويد المنظومة الحالية لتدبير مخاطر الكوارث الطبيعية بإطار قانوني خاص. ولهذا الغرض، يوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بما يلي:

  - وضع قانون-إطار متعلق بالكوارث الطبيعية، يعطي تعريفاً للكوارث الطبيعية ويحدِّد معايير تصنيفها وتكييفها، ويبلور التوجهات العامة الكبرى للدولة في مجال تدبير الكوارث الطبيعية حسب كل مرحلة من مراحلها (الوقاية والتدخل وإعادة البناء) ويحدِّد أدوار ومسؤوليات الفاعلين المعنيين.

283 - https://www.gestionrisques.ma/web/files/atelier_21_22_Mai_2024/Systemes_Alerte_Precoce_aux_Inondations_ABHT.pdf.

284 - https://vigilance.marocmeteo.ma/.

285 – رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، «من أجل تدبير ناجع واستباقي لمخاطر الكوارث الطبيعية: أدوار وقدرات الفاعلين الترابيين» (2023).

- تحيين الإطار القانوني الجاري به العمل في مجالات الساحل، والتعمير، والإسكان، وإعداد التراب، والجماعات الترابية وغيرها، بما يضمن إدماجاً صريحاً لأبعاد تدبير مخاطر الكوارث الطبيعية والأزمات الناتجة عنها ضمن هذه المنظومات القانونية القطاعية والترابية.

- ضمان تنزيل فعّال وناجع لمنظومة تدبير الكوارث على الصعيد الترابي مع إسنادها ببنيات ترابية. وفي هذا الصدد، يُوصي المجلس بما يلي:

- إدماج وتكييف وتوطين محاور وأهداف الاستراتيجية الوطنية لتدبير مخاطر الكوارث الطبيعية (2020-2030)، على مستوى البرامج الترابية (برنامج التنمية الجهوية وبرنامج تنمية العمالة أو الإقليم وبرنامج عمل الجماعة)، مع إدماجها ضمن السياسات العمومية القطاعية.

- تعزيز السياسة الوطنية لتقييم مخاطر الكوارث الطبيعية، مع بلورة خريطة للمخاطر الطبيعية على الصعيد الجهوي.

- الإسراع في إحداث المرصد الوطني للمخاطر الطبيعية، مع إسناده ببنيات ترابية، ودعم معاهد ومؤسسات البحث العلمي بالموارد الكافية بغية تحسين المعارف والخبرات حول المخاطر الخاصة بكل مجال ترابي.

- تعزيز قدرات المجالات الترابية على الصمود في مواجهة الكوارث الطبيعية. ولهذه الغاية، يُوصي المجلس بما يلي:

- تزويد المجالات الترابية بالموارد البشرية والمادية الملائمة لضمان تدبيرٍ فعّالٍ ومندمجٍ لمخططات الإغاثة.

- إعادة تأهيل البنيات التحتية والتجهيزات العمومية، مع سَنّ إلزاميةِ احترام ضوابط البناء المقاوِم للزلازل في تَشْييد المباني والمَرافق العمومية والخاصة التي تستقبل المُرْتَفقين، والعمل على تَضْمينِ تصميم التهيئة ووثائق التعمير والتصاميم الجهوية لإعداد التراب، بشكل إلزامي، خرائطَ حول المخاطر ذات الصلة.

- تسريع تفعيل المنصات الجهوية الخاصة بالمخزون والاحتياطيات الأولية، بما يضمن الاستجابة السريعة والمنصفة في حالات الأزمات.

- تعزيز المنظومة الوطنية لأجهزة الاستشعار الذكية والمتّصِلة، من خلال توسيع شبكة أجهزة الاستشعار الزلزالية والهيدرولوجية والمناخية، ولا سيما في المناطق المعرّضة للمخاطر (الريف، الأطلس الكبير والمتوسط، والمناطق الساحلية)، وربطها بمحطاتٍ للرصد المناخي تعمل آنياً وتوفر المعطيات بشكل فوري.

- تقوية آليات الرصد الجوي والفضائي، عبر تعبئة الطائرات المُسيّرة والأقمار الاصطناعية والتصوير الحراري، وذلك من أجل تَتَبُّع الأوساط الطبيعية النائية أو الغابوية أو صعبة الولوج.

- دعم منظومة المراقبة الساحلية الخاصة بأخطار التسونامي، من خلال تركيب أجهزة قياس المَدّ، ومستشعرات الضغط تحت الماء (من نوع DART[286])، ومحطات الإنذار البحري، وذلك بتنسيق مع الشبكات الدولية المتخصصة.

- إرساء الوعي بثقافة الوقاية من المخاطر الطبيعية لدى مجموع الفاعلين العموميين والترابيين والجمعويين والساكنة. وفي هذا الصدد، يُوصي المجلس بما يلي:

- السهر على إدماج ثقافة الوقاية من مخاطر الكوارث الطبيعية في مناهج وبرامج التربية والتعليم العالي والتكوين المهني.

- تنظيم عمليات محاكاة بشكل منتظم في مجال مكافحة الكوارث الطبيعية، وذلك لاختبار الآليات وتعزيز مهارات الفاعلين المعنيين.

286 - https://nctr.pmel.noaa.gov/Dart/.

- إحداث شبكات للمتطوعين المتخصصين في الإسعافات الأولية ومساعدة ضحايا الكوارث وتقديم الدعم النفسي وتشجيع العمل التطوعي في مجال تدبير مخاطر الكوارث الطبيعية.
- تشجيع البناء المشترك المحلي لخطط الطوارئ، من خلال إشراك ساكنة المناطق المعرّضة للمخاطر بشكل فعال في إعداد بروتوكولات الإجلاء، بما يُتيح ملاءمة التدابير المعتمَدة مع خصوصيات الواقع الميداني، وتعزيز انخراط الساكنة. وتَجدر الإشارة إلى أن مدينة الجديدة تُعَدُّ إلى حدود الساعة الجماعةَ الوحيدة التي تحتضن موقعاً تجريبياً في هذا المجال.

▪ تطوير «تواصل أزمة» فعّال ومهيكَل لتدبير الكوارث الطبيعية، وهو ما يقتضي اتخاذَ جملة من التدابير من أبرزها:

- بلورة استراتيجية وطنية للتواصل والإعلام، تقوم على مقاربة فعالة ومندمجة، وترتكز على وسائل الإعلام الرسمية السمعية البصرية الرسمية، والوسائط الرقمية، وشبكات التواصل الاجتماعي. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى نشر رسائل واضحة ودقيقة بشأن الوقاية والتأهب والاستجابة الفعالة للكوارث الطبيعية، مع تحفيز المواطنات والمواطنين على الانخراط الفعلي من خلال تداول المعلومات المفيدة وتبنّي سلوكات مسؤولة تجاه المخاطر الطبيعية.
- تطوير تطبيق وطني للهاتف المحمول خاص بالإنذار المبكر، متعدد اللغات، يتضمن خصائص جغرافية، ويشتغل دون الحاجة إلى الاتصال بشبكة الإنترنت، مُستَلْهماً نماذج دولية رائدة. ويُرادُ من هذا التطبيق تمكينُ المستعملين من تَلَقّي الإرشادات المرتبطة بالوقاية والإنذار والسلامة بشكل آني، ووفقاً لاحتياجاتهم ومواقعهم.
- تعزيز استخدام الرقميات في الوقاية من المخاطر الطبيعية عن طريق تطوير أنظمة المعلومات الجغرافية والذكاء الاصطناعي، وذلك بُغيةَ استشعار الكوارث الطبيعية المحتَمَلة وإخطار الساكنة حول السلوكات الواجب اعتمادها. ويُمكِنُ استعمال هذه التكنولوجيات بعد حدوث كارثة ما في مجال تيسير عمليات الإنقاذ وإعادة البناء.

▪ تعزيز وتنويع مصادر التمويل لضمان استجابة أكثر نجاعة لمخاطر الكوارث الطبيعية. وفي هذا الصدد، يُوصي المجلس بدراسة واعتماد وسائل جديدة لتمويل المشاريع، مثل آليات التأمين ضد مخاطر الكوارث الطبيعية.